

## تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة لعام 2011

### أولا – خلفية

1- تأسس المجلس الدولي للمشورة والرقابة (IAMB) استنادا إلى قرار مجلس الأمن رقم 1483 الصادر في أيار 2003. فقد قام الرؤساء التنفيذيون لكل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي بإنشاء المجلس الدولي للمشورة والرقابة في تشرين الأول 2003 ووضعوا الصيغة النهائية لاختصاصاته.<sup>1</sup> وقامت حكومة العراق في حزيران 2004 بتسمية عضو خامس يتمتع بحق التصويت الكامل.

2- ومارس المجلس الدولي سلطة الإشراف على عائدات تصدير النفط العراقي وصندوق تنمية العراق (DFI) حتى حزيران 2011. وقامت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) بإدارة صندوق تنمية العراق حتى حزيران 2004 عندما تولت الحكومة العراقية إدارة موارد الصندوق (راجع المرفق الثاني).<sup>2</sup> وإلى جانب تغطية هذا التقرير للأنشطة التي قام بها المجلس الدولي منذ إنشائه في تشرين الأول 2003 وحتى انتهاء ولايته في حزيران 2011، فإنه يعد مكملا لثلاثة تقارير مؤقتة سبق إعدادها.<sup>3</sup> ويمكن الاطلاع على نتائج أعمال المجلس الدولي في موقعه على شبكة الإنترنت: [www.iamb.info](http://www.iamb.info).

### ثانيا – اختصاصات المجلس الدولي للمشورة والرقابة

3- عمل المجلس الدولي للمشورة والرقابة ك لجنة مستقلة للإشراف على تدقيق مبيعات تصدير النفط العراقي وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وكان الغرض من المجلس الدولي هو تحقيق الأهداف المبينة في قرار مجلس الأمن رقم 1483 وهي المساعدة على ضمان استخدام موارد صندوق تنمية العراق لصالح الشعب العراقي بطريقة شفافة وعادلة، وضمان اتساق مبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية والغاز

<sup>1</sup> وجهت الاختصاصات عمل المجلس الدولي وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1483 (راجع المرفق الأول).

<sup>2</sup> واصل المجلس الدولي عمله وتعاونه مع الحكومة العراقية المؤقتة بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1546، والذي كان من المقرر أن تنتهي صلاحياته في 31 كانون الأول 2005. وقد وافق مجلس الأمن على عدة تمديدات سنوية لصلاحيات المجلس بموجب القرارات 1637، و1723، و1790، و1859، و1905، إلى جانب تمديد نهائي لمدة 6 شهور بموجب القرار رقم 1956 حتى نهاية حزيران 2011. وتحتوي المرفقات من الثالث إلى الخامس على خلفية عن أنشطة المجلس الدولي.

<sup>3</sup> كانت الفترة من أول كانون الثاني حتى 30 حزيران 2011 انتقالية بطبيعتها. فأتثناء هذه الفترة ركز المجلس الدولي على التحول إلى الهيئة التي ستخلفه وهي لجنة الخبراء الماليين التي ستضطلع بدور الإشراف على أعمال التدقيق لعام 2011.

الطبيعي مع أفضل الممارسات السائدة في الأسواق الدولية. ولاضطلاع المجلس بمهامه، كان يجتمع بصورة منتظمة، ويكلف مدققين من ذوي السمعة الطيبة بإجراء عمليات تدقيق دورية، ويراجع وينشر بانتظام نتائج هذه العمليات، ويطلب ويوافق على إجراء عمليات تدقيق خاصة العقود لمصدّر واحد. وقد عمل المجلس إلى جانب الهيئة العراقية التي ستخلفه وهي لجنة الخبراء الماليين العراقيين منذ عام 2006. ويرأس هذه اللجنة رئيس ديوان الرقابة المالية (BSA) الذي كان يحضر اجتماعات المجلس الدولي (راجع الإطار 1).

### الإطار 1 – لجنة الخبراء الماليين

أسس مجلس الوزراء العراقي في تشرين الأول 2006 لجنة الخبراء الماليين لتواصل عمل المجلس الدولي للمشورة والرقابة بعد حله. وتتضمن اختصاصات اللجنة إبلاغ البيانات بانتظام لمجلس الوزراء ونشر النتائج في حينها، بما في ذلك تقارير التدقيق والكشف المالية (راجع المرفقين التاسع والعاشر).

وقد تعاون المجلس الدولي للمشورة والرقابة على نحو وثيق مع لجنة الخبراء الماليين منذ عام 2006 للمساعدة على ضمان حدوث التحول بسلاسة عند انتهاء صلاحياته. وكانت اللجنة تجتمع شهريا على الأقل وترفع تقريرا للمجلس الدولي كل شهرين حول التقدم المحرز بشأن طائفة من القضايا. كما عملت إلى جانب المجلس الدولي في الإشراف على عمليات التدقيق التي أجريت في الفترة من 2007 إلى 2010.

وقامت اللجنة بدور إشرافي متزايد الفعالية، لا سيما خلال عامي 2009 و 2010 في ضوء عدم قدرة المجلس الدولي على إنشاء أمانة في بغداد.

وشاركت اللجنة بفعالية مع المجلس في متابعة تنفيذ الضوابط الرقابية على عائدات تصدير النفط العراقي، واستخدام هذه العائدات في الوزارات المنفقة، وتركيب نظام عدادات قياس النفط.

وقد قامت اللجنة، بالتعاون مع رئيس ديوان الرقابة المالية، بالمتابعة والتحقيق على نحو تفصيلي في التوصيات الواردة في تقارير المدقق المستقل المعدة بتكليف من المجلس الدولي للمشورة والرقابة. ونتيجة لذلك، تم تنفيذ العديد من التوصيات وتجري المتابعة الفعالة للتوصيات التي لم تنفذ بعد.

وخلال عام 2010، قدم رئيس اللجنة لمجلس الأمن تقارير ربع سنوية عن التقدم المحرز نحو تفعيل خطة العمل المعنية بتنفيذ الترتيبات اللاحقة.

### ثالثا – التحديات الرئيسية أمام تنفيذ اختصاصات مجلس المشورة والرقابة

4- عملت العراق في ظل ظروف صعبة وواجه المجلس قيودا عند ممارسته لاختصاصاته. فقد أجريت عمليات تدقيق ميدانية على حسابات صندوق تنمية العراق في ظل أحوال أمنية متدهورة غالبا. وأثناء عمليات التدقيق الأولى التي أجريت بتكليف من المجلس الدولي، مُنع المدققون الخارجيون من الدخول إلى بعض الوزارات العراقية والاطلاع على سجلات الحكومة الأمريكية، وحال الوضع الأمني دون استكمال أعمال

التدقيق. ويقر المجلس الدولي بالمساهمات المهمة التي قدمها، في ظل أوضاع أمنية خطيرة غالباً، العديد من الأفراد للنهوض بالأعمال المتعلقة بالمجلس، لا سيما الممثلين العراقيين في المجلس الدولي وأعضاء لجنة الخبراء الماليين والعاملين في ديوان الرقابة المالية وقيادته والمدققين من شركات المحاسبة الدولية. وفي هذا السياق يبدي المجلس أيضاً أسفه على مقتل الرئيس السابق لديوان الرقابة المالية أثناء توليه مهام منصبه.

#### قضايا متوارثة

5- **قصور الاستثمار في البنية التحتية للنفط العراقي فيما مضى:** حال الأسلوب القديم المتبع في تطوير حقول النفط العراقية دون التقدير الواضح لمبيعات تصدير النفط العراقي. وقد ألقى المجلس الدولي في وقت مبكر الضوء على عدم وجود عدادات لقياس النفط باعتبار أن ذلك يشكل عقبة رئيسية أمام فعالية قياس إيرادات النفط ومراقبتها. وأدى قصور البنية التحتية أيضاً إلى إعاقة عمليات التصدير في موانئ الشحن.

6- **عقود مقايضة الموارد النفطية التي كانت قائمة سلفاً:** رغم أن مؤسسة تسويق النفط الحكومية (SOMO) كانت تسجل معاملات مقايضة النفط مقابل الكهرباء مع إحدى البلدان المجاورة، إلا أنها لم تُدرج ضمن معاملات صندوق تنمية العراق. وقد أثرت هذه الممارسة بالسلب على الغرض من قرار مجلس الأمن رقم 1483.

7- **التهرب والمعاملات النقدية:** تم الإبلاغ عن تهريب كميات كبيرة من النفط عن طريق الشحن البحري في المراحل الأولى لإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة. وكان يتم إيداع العائدات النقدية من مبيعات تصدير المنتجات النفطية في حسابات مصرفية خاصة بمؤسسة تسويق النفط الحكومية بدلاً من حسابات صندوق تنمية العراق بموجب الترتيبات التي كانت قائمة من قبل.

#### تحديات المساءلة

8- **انتشار عقود المصدّر الواحد:** أدرك المجلس الدولي في مرحلة مبكرة أن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت تمنح العقود لمصدّر واحد، بما في ذلك لإحدى الشركات التابعة لمؤسسة هالبيرتون، دون أن تدعو إلى تقديم عطاءات تنافسية. وقد أشارت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى أن الظروف الخاصة كانت تبرر منح العقود لمصدّر واحد.

9- **إعطاء أولوية أقل للضوابط الداخلية وعدم كفاية نظام حفظ السجلات في المراحل الأولى لدى سلطة الائتلاف المؤقتة:** كان نظام حفظ سجلات المعاملات المالية الذي تطبقه سلطة الائتلاف المؤقتة غير واف ولم يتمكن المدققون الخارجيون لحسابات صندوق تنمية العراق من التوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن استخدام

الموارد العراقية. وبالتالي، أشارت تقارير تدقيق أخرى، ومنها الصادرة عن مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي ومكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق (SIGIR) (راجع الإطار 2)، إلى نفس أوجه الضعف وأكدت المخاوف التي أعرب عنها المجلس الدولي بشأن استخدام سلطة الائتلاف المؤقتة لموارد صندوق تنمية العراق. وفضلا على ذلك، لم تقم سلطة الائتلاف المؤقتة بتسليم كافة المستندات المطلوبة لحكومة العراق، وهو ما جعل من الصعب على الحكومة العراقية المشاركة في أنشطة العقود التي استمرت الحكومة الأمريكية في إدارتها نيابة عنها.

10- **الحاجة إلى إعادة بناء القدرات في الوزارات العراقية المنفقة:** أشارت تقارير التدقيق على حسابات صندوق تنمية العراق إلى أن الإجراءات الإدارية الأساسية في الوزارات كانت بالية وغير فعالة، وأن هناك حاجة إلى تعزيز نظام الحوكمة المالية بوجه عام قبل وضع نظام سليم للرقابة والمساءلة. وكانت نظم المحاسبة والإبلاغ المتعلقة بعائدات تصدير النفط المعروفة قد تأثرت بالأحوال الصعبة على أرض الواقع، بما في ذلك الوضع الأمني الراهن.

11- **عدم القدرة على التوصل إلى استنتاجات نهائية:** ليس بالإمكان التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن استخدام الموارد النفطية العراقية بما يحقق منفعة الشعب العراقي.

- توصلت تقارير التدقيق المعدة بتكليف من المجلس الدولي إلى أن عائدات تصدير النفط المعروفة تم إيداعها في صندوق تنمية العراق، ما عدا استثناءات قليلة. ومع ذلك، لم يتمكن المدققون الخارجيون من تقديم تأكيدات معقولة بأن كافة عائدات تصدير النفط تم قيدها على نحو سليم نتيجة عدم كفاية الضوابط الرقابية، بما في ذلك في مجال استخراج النفط. ففي عام 2010، أشار المدققون الخارجيون إلى أن فواتير الصادرات النفطية كانت تُعد على أساس الكميات المشحونة وأن العائدات كانت تودع بالكامل وفقا لما ورد في قرارات مجلس الأمن. غير أنه رغم إمكانية التحقق من صحة الكميات المشحونة، لا يمكن التحقق من صحة الكميات المستخرجة التي يتم ضخها لموانئ التصدير وللإستخدام المحلي، وذلك نتيجة عدم وجود نظام شامل للرقابة على النفط في العراق، بما في ذلك نظام عدادات قياس النفط. ورغم أن الحكومة العراقية تؤيد وجود هذا النظام، لا يزال التقدم المحرز نحو وضع نظام شامل بطيئا.

- لم يتسن تحديد ما إذا كانت كافة المبالغ المنصرفة من صندوق تنمية العراق قد تم صرفها في الأغراض المنشودة أم لا. فقد لوحظ أن هناك أوجه ضعف شديدة في الضوابط الداخلية لدى الوزارات المنفقة. وقد بذلت حكومة العراق جهدا كبيرا لمعالجة أوجه الضعف التي تم تحديدها، لكن ذلك كان يتطلب وقتا طويلا. ومع ذلك، فقد لاحظ المدققون الخارجيون أن المبالغ المنصرفة من

صندوق تنمية العراق للوزارات قد تم صرفها بناء على الموازنة التي وافق عليها مجلس النواب العراقي.

### تحديات التنفيذ في المراحل الأولى

12- أمانة "افتراضية" للمجلس الدولي وغياب المواطنين العراقيين: حال الوضع الأمني الراهن دون إنشاء أمانة المجلس الدولي في بغداد حسبما ورد في الاختصاصات. وبدلاً من ذلك، تم إنشاء أمانة افتراضية وقام أعضاء المجلس بإجراء الأعمال التنفيذية. وعندما تم إنشاء المجلس، كانت هذه هي المرة الأولى منذ فترة طويلة التي اجتمعت فيها المنظمات الدولية لإنشاء هيئة للإشراف على عمليات التدقيق. فضلاً عن ذلك، لم ينص قرار مجلس الأمن رقم 1483 على مشاركة مواطنين عراقيين بصورة مباشرة في أعمال المجلس الدولي.

### الإطار 2 – أعمال مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق

أنشأ الكونغرس الأمريكي مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق (SIGIR) خلفاً لمكتب المفتش العام التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة، وذلك لمراقبة الأموال المخصصة لبرامج إعادة إعمار العراق ويقوم المكتب بهذه المراقبة من خلال عمليات التدقيق المستقلة والتفتيش الميداني والتحقيقات الجنائية في أعمال الاحتيال المحتملة وإهدار الأموال واستغلالها.

وفي عام 2005، طلبت الحكومة الأمريكية مساعدة مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق في إجراء عمليات تدقيق خاصة لعقود المصدر الواحد التي تم منحها لمؤسسة "كيلوغ براون أند روت" (راجع المرفق الثامن).

وقد اجتمع المسؤولون الرئيسيون في المجلس الدولي للمشورة والرقابة مع السيد ستيفارت بوين، المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق في أرلينغتون، فرجينيا، في 5 نيسان عام 2006 لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقد حضر المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق العديد من اجتماعات المجلس كمراقب منذ أيار 2006.

وأصدر مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق عدداً من التقارير المتعلقة بصندوق تنمية العراق. وقد كرر المكتب إعرابه عن المخاوف التي طالما أعرب عنها المجلس الدولي والمدققون الخارجيون على حسابات صندوق تنمية العراق بشأن استخدام موارد صندوق تنمية العراق. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع الإلكتروني لمكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق ([www.sigir.mil](http://www.sigir.mil)).

وخلص تقرير التدقيق الصادر عن المكتب في تموز 2010 بشأن كشف وزارة الدفاع الأمريكية (DoD) عن كيفية استخدام أموال صندوق تنمية العراق إلى أن أوجه الضعف في الضوابط المالية والإدارية التي وضعتها وزارة الدفاع جعلتها عاجزة عن الكشف عن كيفية استخدام 8,7 مليار دولار من 9,1 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي حصلت عليها لأنشطة إعادة الإعمار في العراق. ولم تكن وزارة الدفاع متأكدة من حجم أموال الصندوق التي حصلت عليها أو حجم أموال الصندوق التي ربما كانت في حيازة أجهزتها. وقد توصل مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق إلى أن تقسيم العملية الرقابية جعل الأموال عرضة لسوء استخدامها وفقدانها دون أن يكتشف ذلك. وتوصل المكتب إلى أن وزارة الدفاع لم تصدر إرشادات بشأن استخدام الأموال المتبقية في الصندوق والتصرف فيها، وإلى أن قامت بذلك، كانت هذه الأموال عرضة للتبديد (راجع الإطار 3).

## رابعا - إنجازات المجلس الدولي للمشورة والرقابة

13- رغم التحديات، يرى المجلس الدولي أن أعماله أدت إلى حد كبير إلى تحسين الشفافية والمساءلة والفعالية في الرقابة على مصادر واستخدامات موارد صندوق تنمية العراق. فقد اعترف مجلس الأمن تحديداً بالدور الكبير الذي قام به صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والرقابة في مساعدة الحكومة العراقية على ضمان استخدام موارد تصدير النفط العراقي بطريقة شفافة وعادلة بما يحقق المنفعة للشعب العراقي.

### الشفافية

14- قام كل من المجلس الدولي ولجنة الخبراء الماليين بنشر معلومات عن كافة أعمالهما. واتساقاً مع اختصاصات المجلس، فقد أولى اهتماماً كبيراً للشفافية في نشر معلومات للمجتمع الدولي تتعلق بالأنشطة المالية لصندوق تنمية العراق ومبيعات تصدير النفط العراقي. فقد أنشأ المجلس موقعاً متاحاً للجمهور على شبكة الإنترنت في شباط 2004، كما حذت اللجنة حذوه في أوائل 2007 ([www.cofe-iq.net](http://www.cofe-iq.net)). وقد نشر موقع المجلس بيانات صحفية وكافة محاضر اجتماعات المجلس ونتائج تقارير التدقيق الخاص على حسابات صندوق تنمية العراق والمستندات الرئيسية المتعلقة باختصاصات المجلس وأنشطته. أما موقع اللجنة، فقد نشر معلومات مماثلة وبدأ مؤخراً أيضاً في نشر كشوف التدفقات النقدية لصندوق تنمية العراق. وقام المجلس بعقد ثلاث جلسات إعلام للصحافة ورفع تقارير منتظمة لمجلس الأمن من خلال الأمين العام للأمم المتحدة.

15- وضمن المجلس قيام الحكومة بتعيين مدققين دوليين لصندوق تنمية العراق. فتسمية وتعيين المدقق الخارجي لصندوق تنمية العراق من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة ولاحقاً الحكومة العراقية كان رهن موافقة المجلس. وقد أشرف المجلس على 15 عملية تدقيق على حسابات صندوق تنمية العراق أجرتها شركات المحاسبة الدولية حتى نهاية عام 2010، وهي: شركة KPMG، وإرنست أند يونغ، وبريس ووترهاوس كوبرز. وقد كان من المتعين أن يدقق حسابات الصندوق ومبيعات تصدير النفط العراقي محاسبون عموميون مستقلون يوافق عليهم المجلس الدولي وفقاً لمعايير ضمان الجودة المهنية. وقد حدد المجلس الدولي نطاق عمل المدققين حسبما ورد في اختصاصاته، بما في ذلك التدقيق على إيداع المبالغ المحولة إلى صندوق تنمية العراق بالكامل وإدارة أموال الصندوق واستخدام موارد الصندوق في الوزارات المنفقة، وذلك تحقيقاً للأهداف المبينة في قرار مجلس الأمن رقم 1483. وقد أحيط المجلس علماً بعمليات التقييم التي جرت لاختيار شركات التدقيق الخارجي لصندوق تنمية العراق. وقام المجلس بمراجعة نطاقات العمل وطلبات العروض ووافق عليها وأيد التوصيات الداعية إلى مواصلة عمليات التدقيق، باستثناء في حالة واحدة تمت في ظل إدارة سلطة

الاتتلاف المؤقتة عندما خلص المجلس إلى أن الشركة المرشحة لم تستوف المعايير المطلوبة (راجع المرفق الثالث).

#### المساءلة

16- قام المجلس الدولي بمتابعة التحقيقات المتعلقة بعقود المصدر الواحد. فقد اعترض المجلس في مرحلة مبكرة على قيام سلطة الائتلاف المؤقتة بإبرام عقود مع مصدر واحد باستخدام أموال صندوق تنمية العراق. وفي نهاية المطاف، كشفت سلسلة من عمليات التدقيق الخاص، التي أجريت بتكليف من الحكومة الأمريكية بناء على طلب المجلس، عن عدد من الاستثناءات (راجع المرفق الثامن). وقد أعرب المجلس عن شكوكه بشأن مدى معقولية التكاليف التي تم تكبدها وحث الحكومة العراقية على مواصلة السعي للوصول إلى تسوية مع الحكومة الأمريكية بشأن استخدام موارد صندوق تنمية العراق الذي ربما يتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم 1483. وتحديداً، لاحظ المجلس الارتفاع الكبير للغاية في تكاليف النقل لتوفير إمدادات الوقود الإنسانية في العراق، مما جعل التكلفة النهائية في بعض الحالات تصل إلى 7 دولارات للغالون تقريباً، وهو سعر مرتفع للغاية في ذلك الوقت.

17- ورحب المجلس الدولي بعدد من الضوابط الرقابية التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة والحكومة العراقية لمنع التهريب. فالافتقار إلى وجود نظام شامل لعدادات قياس النفط أدى إلى صعوبة إحكام الرقابة على تهريب الموارد النفطية العراقية والاستيلاء عليها. وقد اتخذت سلطة الائتلاف المؤقتة خطوات للحد من التهريب ثم قامت الحكومة العراقية بتركيب بعض العدادات عند موانئ تصدير النفط، ومنها ميناء البصرة لتصدير النفط، كجزء من مشروع إنشاء نظام لقياس تدفقات النفط والغاز ومنتجات الوقود في جميع أنحاء البلاد. وقد حدث انخفاض طفيف في عمليات المقايضة في عام 2004 عقب تخصيص أموال في الموازنة العراقية لاستيراد منتجات النفط الخفيف.

18- وساعد المجلس الدولي على ضمان إيقاف عمليات المقايضة. فرحب المجلس بإيقاف العمل بترتيبات المقايضة مع أحد البلدان المجاورة اعتباراً من 31 كانون الأول 2007، وحث على قيد أي عمليات مقايضة أو معاملات عينية أخرى بصورة سليمة كمبيعات ومشتريات، بحيث تصبح عمليات المقايضة والمعاملات العينية الأخرى أكثر شفافية وأقل عرضة للاستيلاء.

19- ويجري حالياً تركيب نظام شامل وعملي لعدادات قياس النفط. فبعد الجهود التي بُذلت في وقت سابق، عرضت وزارة النفط على المجلس الدولي خطة لتركيب نظام شامل لعدادات قياس النفط بحلول نهاية عام 2011. وبناء على طلب المجلس، تم توسيع نطاق إجراءات التدقيق المؤقتة لعام 2010 لتشمل تقييم ما

تم تنفيذه من خطة عدادات قياس النفط. وقد أفادت شركة برايس ووترهاوس كوبرز بأنه تم تركيب 75% من مجموع عدادات قياس النفط المستهدف تركيبها في الخطة حتى نهاية حزيران من عام 2010.

20- وسوف يشكل ضمان استمرارية نظام عدادات القياس تحدياً رئيسياً في المستقبل. فقد أفادت شركة برايس ووترهاوس كوبرز بعدم استخدام العدادات التي تم تركيبها على النحو المتوخى وحددت خطوات أخرى يتعين اتخاذها من أجل التنفيذ الكامل للجدول الزمني الذي أعدته وزارة النفط حتى نهاية عام 2011. وتحديداً، اقترحت الشركة تعيين طرف مستقل مؤهل فنياً للتحقق من خطة التنفيذ من حيث شمولها وفعاليتها وكفاءتها عند تنفيذها بالكامل على أساس أفضل الممارسات المتبعة في صناعة النفط. ولاحظ المجلس بقلق أن تنفيذ الخطة قد تأخر بالفعل عن الجدول الزمني المحدد وحث الحكومة العراقية على بذل قصارى جهدها لتنفيذ خطة عدادات القياس في الموعد المحدد واتخاذ الخطوات الأخرى التي اقترحتها الشركة.

21- وتم إحكام الضوابط الرقابية إلى حد كبير على عائدات تصدير النفط العراقي والوزارات المنفقة. ففي مرحلة مبكرة، أعرب المجلس الدولي عن مخاوفه بشأن ضعف الضوابط الرقابية على عائدات تصدير النفط العراقي والوزارات المنفقة. وقد شجع المجلس تعزيز الضوابط الرقابية في العراق على موارد التصدير واستخداماتها واستكمال عمل الجهات الأخرى ومنها ديوان الرقابة المالية. وانتقدت تقارير التدقيق على حسابات صندوق تنمية العراق الضوابط المالية والمحاسبية التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة والوزارات المنفقة، والهيئات الأمريكية التي تستخدم أموال صندوق تنمية العراق، والإدارة العراقية لموارد صندوق تنمية العراق (راجع المرفقين السادس والسابع).

22- وترى لجنة الخبراء الماليين مسؤولية الوزارات عن هذا الوضع. فهناك تقدم بطيء في تنفيذ توصيات المجلس الدولي ونتائج التدقيق في السنوات الأولى. ورحب المجلس الدولي بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية، كما عملت لجنة الخبراء الماليين جاهدة على تسريع وتيرة تنفيذ توصيات المجلس وتقارير التدقيق (راجع المرفق العاشر). ومن شأن عمل لجنة الخبراء الماليين أن يجعل الوزارات مسؤولة عن متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التدقيق وتعزيز الإطار الرقابي. وساعدت اللجنة على تسريع وتيرة تنفيذ توصيات تقارير التدقيق، لا سيما خلال عامي 2009 و2010، وكان هناك انخفاض ملحوظ في عدد التوصيات المكررة.<sup>4</sup>

<sup>4</sup> في نيسان 2011، أفادت اللجنة المجلس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق لعامي 2007 و2008 حيث تم تنفيذ 77% من الملاحظات، و20% كانت في طور التنفيذ، و3% لم تنفذ بعد.



## التحول إلى هيئة لاحقة

23- شارك ممثلو الحكومة العراقية مشاركة كاملة في أعمال المجلس الدولي للمشورة والرقابة منذ أيار 2004. وقد أقام المجلس علاقات بين المجتمع الدولي والهيئات الرقابية في العراق، بما في ذلك من خلال التعاون المستمر مع رئيس ديوان الرقابة المالية ومؤخرا الهيئة التي ستخلف المجلس، ولجنة الخبراء الماليين. وقد تطور دور رئيس ديوان الرقابة المالية خلال فترة عمل المجلس مع زيادة ما يتمتع به من مكانة وسلطة للقيام بدور مستقل في الإشراف والتحقيق. وحسبما ورد، يدرك المجلس المخاطر الشخصية التي واجهها المتحاورون العراقيون، كما يقدر الجهود التي بذلوا في ظل ظروف صعبة.

24- ويرى المجلس الدولي أن لجنة الخبراء الماليين يمكنها الاضطلاع بفعالية بكامل مسؤولياتها الإشرافية على عائدات تصدير النفط العراقي (راجع الإطار 3). وبالنظر إلى المستقبل، يقترح المجلس قيام حكومة العراق بإحكام الرقابة المالية وفرض الضوابط على الموازنة فيما يخص مبيعات تصدير النفط بطريقة شفافة. ومن الضروري أن تواصل اللجنة التقدم نحو نظام الحوكمة المالية السليمة لتخفيف أوجه الضعف الناتجة عن سوء إدارة الأموال وتسريبها.

25- ودأب أعضاء المجلس على العمل معا بفعالية قرابة ثمان سنوات. فقد نجح الأعضاء الخمس، ومنهم ممثل الحكومة العراقية، في القيام بمهام المجلس بفضل الإخلاص والتعاون بين المؤسسات الأعضاء وتفاني الأمانة الافتراضية. وقد عمل المجلس بطريقة مهنية ومستقلة وتوصل إلى توافق الآراء بأسلوب تعاوني.

### الإطار 3 – نقل المسؤوليات إلى لجنة الخبراء الماليين

أدى العمل جنباً إلى جنب مع لجنة الخبراء الماليين العراقية (COFE) إلى ضمان سلاسة العملية الانتقالية. فقد أيد المجلس الدولي للمشورة والرقابة بقوة الإنشاء المبكر للجنة الخبراء الماليين العراقية وعمل على نحو وثيق مع هذه اللجنة لضمان سلاسة العملية الانتقالية. وتولت اللجنة دورها الإشرافي في ظروف استثنائية وعلى نحو يتجاوز اختصاصاتها الأصلية وفي وقت كان المجلس مستمرا في أداء عمله. وعملت اللجنة باجتهاد لضمان حماية الموارد النفطية العراقية من خلال المتابعة الوثيقة لكافة التوصيات بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية، ومراقبة تنفيذها ورفع تقارير نصف سنوية إلى مجلس الوزراء العراقي حول تقدم العمل. وفي حين يرى المجلس الدولي أن استقلالية اللجنة مصنونة جيدا من خلال علاقتها مع الديوان وقدرتها على الوصول إلى مجلس الوزراء، يمكن النظر مستقبلا في تقنين هذه اللجنة في الإطار القانوني.

وقد قام رئيس اللجنة بإحاطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة مرات في عام 2010 بالترتيبات اللاحقة. وقد أقرّ مجلس الأمن في قراره رقم 1905 بالحاجة خلال عام 2010 للانتقال إلى ترتيبات لاحقة لصندوق تنمية العراق. وقد أخذت خطة العمل في الاعتبار ترتيبات التدقيق الخارجي والتزامات العراق في إطار قرار مجلس الأمن رقم 1483. وقد رحب المجلس الدولي للمشورة والرقابة بتنفيذ خطة العمل الرامية إلى الانتقال إلى ترتيبات لاحقة.

وسوف تنتظر اللجنة في مدى الحاجة إلى مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بتقرير تموز 2010 الصادر عن مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق حول صندوق تنمية العراق. فقد أفاد المجلس الدولي للمشورة والرقابة بأن نتائج تقرير تموز 2010 الصادر عن مكتب المفتش الخاص لشؤون إعمار العراق حول صندوق تنمية العراق (راجع الإطار 1) جاءت مماثلة لتلك التي أصدرها المجلس الدولي للمشورة والرقابة في 2004-2006 وأقر الحاجة الملحة إلى تنفيذ توصيات مكتب المفتش الخاص على وجه السرعة، وخاصة إعادة الموارد المالية إلى صندوق تنمية العراق المالية غير المنصرفة والتي تحتفظ بها أجهزة وزارة الدفاع.

### خامسا – استشراف المستقبل

26- لقد تحقق الكثير ولكن لا يزال هناك عدد كبير من التحديات قائما، ويتعين على لجنة الخبراء الماليين، وهي الهيئة التي ستخلف المجلس الدولي للمشورة والرقابة، أن تتخذ خطوات استباقية للمشاركة في العمل من أجل الحفاظ على زخم الإصلاحات. واستشرافا للمستقبل، يتعين إحراز مزيد من التقدم نحو إرساء الحوكمة المالية السليمة بالاستناد إلى العمل الذي قام به المجلس الدولي للمشورة والرقابة وتخفيف مخاطر سوء الإدارة وتحول الأموال عن المسار المحدد. وينبغي للحكومة العراقية أن تتوخى الشفافية في إحكام الرقابة المالية وفرض الضوابط على الموازنة فيما يخص مبيعات تصدير النفط، وهي المصدر الرئيسي لإيرادات العراق. ومن شأن سرعة تنفيذ خطة وزارة النفط أن تضمن توافر نظام فعال لقياس النفط في مرحلة الاستخراج وعلى امتداد مراحل عمليات إنتاجه وتوزيعه وتصديره. وتتضمن الأولويات الراهنة التنفيذ الكامل لتوصيات المجلس الدولي للمشورة والرقابة والمدققين الخارجيين لضمان حماية أفضل لموارد النفط العراقي

والاستمرار في إبلاغ مجلس الوزراء بالنتائج على نحو منتظم. ويتعين الاستمرار في تحسين نظم إعداد التقارير المالية والرقابة في الوزارات العراقية الرئيسية المنفقة، بما في ذلك مؤسسة تسويق النفط الحكومية، وحكومات الأقاليم للتغلب على جوانب الضعف الرقابي المحددة. وإعادة تأسيس البنية التحتية المالية سيسغرق بعض الوقت، كما أن استمرار مشاركة لجنة الخبراء الماليين في العمل سيكون هو حجر الزاوية الذي يضمن استمرارية الإصلاحات.

27- يطرح المجلس الدولي للمشورة والرقابة في ختام عمله توصياته لمواصلة جني المكاسب التي حققها المجلس وشركاؤه العراقيون (راجع الجدول أدناه). ويتمنى المجلس الدولي للمشورة والرقابة كل النجاح للجنة الخبراء الماليين في الاضطلاع بدورها الحيوي لحماية إيرادات النفط العراقية.

|    | التوصيات الرئيسية في ختام أعمال المجلس الدولي للمشورة والرقابة  |
|----|---|
| 1- | ضمان التنفيذ الفعّال لعمليات تركيب عدادات القياس، بما في ذلك من خلال استكمال خطة وزارة النفط العراقية حتى نهاية 2011 والخطوات الأخرى التي حددتها مؤسسة برايس وترهاوس كوبرز (PWC).   |
| 2- | الاستمرار في اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ ومتابعة نتائج وتوصيات التدقيق المتبقية، بما في ذلك تحسين عمليات إعداد التقارير المالية ونظم الرقابة على مبيعات تصدير النفط وفي الوزارات العراقية الرئيسية، وضمان اكتمال حسابات تصدير النفط العراقي.  |
| 3- | تقنين دور لجنة الخبراء الماليين العراقية واختصاصاتها في الإطار القانوني.  |
| 4- | مواصلة لجنة الخبراء الماليين العراقية أعمال الرقابة المستقلة التي كان يمارسها المجلس الدولي للمشورة والرقابة والسماح للجنة وديوان الرقابة المالية بالاستمرار في العمل بشفافية كاملة ودعم من الحكومة ومجلس النواب. وإلى جانب رفع التقارير على أساس نصف سنوي إلى مجلس الوزراء، يتعين إتاحة تقارير ربع سنوية على الأقل لإطلاع الجمهور على أعمال اللجنة وعمليات الحساب اللاحق البديل لصندوق تنمية العراق. |
| 5- | التوصل إلى تسوية مع الحكومة الأمريكية بشأن استخدام موارد صندوق تنمية العراق الذي ربما يتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم 1483، وخاصة القضايا الباقية المثارة في تقرير التدقيق بتاريخ تموز 2010 الصادر عن مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق بشأن أوجه استخدام الموارد المالية لصندوق تنمية العراق.   |
| 6- | تحقيق الامتثال لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال استكمال عملية ضمان الجودة في إثبات تنفيذ المبادرة.   |

## قائمة المرفقات

- المرفق الأول - اختصاصات المجلس الدولي للمشورة والرقابة
- المرفق الثاني - صندوق تنمية العراق - المتحصلات والمدفوعات التراكمية
- المرفق الثالث - تأسيس المجلس الدولي للمشورة والرقابة ومد صلاحياته وعملياته
- المرفق الرابع - المشاركون في المجلس الدولي للمشورة والرقابة
- المرفق الخامس - الاجتماعات التي عقدها المجلس الدولي للمشورة والرقابة
- المرفق السادس - عمليات التدقيق على صندوق تنمية العراق التي أقرها المجلس الدولي للمشورة والرقابة
- المرفق السابع - ملخص نتائج التدقيق على صندوق تنمية العراق
- المرفق الثامن - العقود مع مصدر واحد - موجز العناية الواجبة الذي أعده المجلس الدولي للمشورة والرقابة
- المرفق التاسع - النظام الداخلي للجنة الخبراء الماليين
- المرفق العاشر - ملخص المتابعة العراقية لتوصيات كل من المجلس الدولي للمشورة والرقابة والمدققين حتى حزيران 2011

## المرفق الأول: اختصاصات المجلس الدولي للمشورة والرقابة

(تاريخ آخر تعديل: كانون الثاني 2011)

### 1- الهدف:

يتمثل هدف المجلس الدولي للمشورة والرقابة في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003)، وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة رقم 1546 (2004)، و1637 (2005)، و1723 (2006)، و1790 (2007)، و1859 (2008)، و1905 (2009)، و1956 (2010) بشأن مساعدة حكومة العراق في ضمان استخدام موارد صندوق تنمية العراق بأسلوب يتسم بالشفافية والإنصاف ومن خلال الموازنة العامة للعراق لأغراض منها الوفاء بالالتزامات المستحقة على صندوق تنمية العراق، والتأكد من إيداع كافة العائدات من مبيعات تصدير العراق للنفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن رقم 1483 و1546 و1637 و1723 و1790 و1859 و1905 و1956.

### 2- الأعضاء:

ألف- يضم المجلس الدولي للمشورة والرقابة ممثلين مؤهلين على النحو الواجب لكل من أمين عام الأمم المتحدة، ومدير عام صندوق النقد الدولي، ومدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير فضلا عن شخص مؤهل على النحو الواجب تعينه حكومة العراق.

باء- بعد تشاور المجلس الدولي للمشورة والرقابة مع حكومة العراق، يجوز للمجلس تعيين ما يصل إلى خمسة مراقبين في المجلس، وذلك من قائمة من المرشحين المؤهلين المستقلين، على أن يكون من بينهم مواطنون عراقيون ترشحهم حكومة العراق.

جيم- في أي اجتماع من اجتماعات المجلس الدولي للمشورة والرقابة، يجوز لكل عضو من الأعضاء أن يرافقه عضو منسوب يتم تعيينه على نحو مماثل لتعيين كل عضو، وبمستشارين اثنين على الأكثر.

### 3- الصلاحيات والمسؤوليات:

ألف- اختيار المحاسبين العموميين المستقلين (المدقق الخارجي/المدققون الخارجيون): تتولى حكومة العراق ترشيح وتعيين المحاسبين العموميين المستقلين المُشار إليهم في الفقرتين 12 و20 من قرار مجلس الأمن رقم 1483 ("المدققون الخارجيون")، وذلك رهن موافقة المجلس الدولي للمشورة والرقابة. وتخضع لموافقة المجلس عملية اختيار المدقق الخارجي (المدققين الخارجيين) فضلا عن الشروط المرجعية لعمل المدقق الخارجي ونطاقه ومنهجه.

باء- نطاق عمليات التدقيق الخارجي: يجب أن يساعد نطاق عمليات التدقيق الخارجي على تمكين المجلس الدولي للمشورة والرقابة من تحقيق هدفه المنصوص عليه في الفقرة (1) أعلاه. وسوف يتضمن نطاق عمليات التدقيق الخارجي: (1) مبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي من العراق ("مبيعات التصدير")، بما يدعم هدف ضمان اتساق مبيعات التصدير مع أفضل الممارسات السائدة في الأسواق الدولية؛ و(2) "حساب المتحصلات من عائدات النفط" الذي يحتفظ به البنك المركزي العراقي لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ و(3) صندوق تنمية العراق (شاملا على سبيل المثال لا الحصر، كافة التدفقات الوافدة، والاستثمارات وغيرها من الأصول، والمبالغ المنصرفة، والالتزامات والمصرفيات الطارئة لصندوق تنمية العراق)، بما يدعم هدف ضمان استخدام موارد صندوق تنمية العراق بأسلوب يتسم بالشفافية وفقا لإجراءات الرقابة المعمول بها؛ و(4) المبالغ المنصرفة من الموارد المالية لصندوق تنمية العراق، بما يدعم هدف ضمان استخدام الموارد المالية لصندوق تنمية العراق في تحقيق الأغراض المخصصة لها. ولأغراض النقطة (4)، يقوم المدققون الخارجيون (أ) بتحديد ما إذا كانت المبالغ المنصرفة من صندوق تنمية العراق تم التصريح بها كما ينبغي واستلمتها الجهة المتلقية المقصودة؛ (ب) تقييم مدى كفاية الضوابط لدى الجهة المتلقية المقصودة (بما في ذلك شرط ضمان مسك سجلات سليمة) لضمان استخدام المبالغ المنصرفة من صندوق تنمية العراق على النحو المقصود. وسوف يُجرى هذا التقييم على النحو المحدد في العقد المبرم مع المدقق الخارجي.

جيم- تقييم التدقيق: يستعرض المجلس الدولي للمشورة والرقابة تقارير التدقيق التي يعدها المدقق الخارجي (المدققون الخارجيون) ويحدد ما إذا كانت عمليات التدقيق قد تمت بطريقة مرضية وشاملة ووفقا للمعايير الملائمة.

دال- المراقبة الداخلية/إعداد التقارير المالية: سوف يقوم المجلس الدولي للمشورة والرقابة برصد عمليات إعداد التقارير المالية ونظم المراقبة الداخلية التي وضعتها حكومة العراق للمجالات الخاضعة للتدقيق

الخارجي في الفقرة 3(باء) أعلاه وإسداء المشورة، حسبما يقتضي الأمر، إلى حكومة العراق حول مدى كفاية هذه النظم.

هاء- عمليات التدقيق الخاصة: يجوز أن يقرر المجلس الدولي للمشورة والرقابة أن يقوم المدقق الخارجي أو غيره من المحاسبين العموميين المستقلين ("المدقق الخاص") بإجراء عمليات تدقيق خاصة في كافة مجالات اختصاص المجلس الدولي للمشورة والرقابة، إذا كان هناك ما يبرر ذلك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في مجال التدقيق، وبما يتسق مع أهداف قرار مجلس الأمن رقم 1483، وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة رقم 1546، و1637، و1723، و1790، و1859، و1905، و1956. وبعد التشاور مع حكومة العراق، سوف يقوم المجلس بتحديد الشروط المرجعية لأهداف عمليات التدقيق المذكورة ونطاقها ومنهج، والتي سوف تُجرى حسب المعايير الدولية للتدقيق.

واو- الاطلاع على المعلومات: سوف يكون للمجلس الدولي للمشورة والرقابة الحق في استعراض كافة السجلات المالية وغيرها من السجلات، والاتصال بجميع الموظفين ذوي الصلة باختصاصاته، بمن فيهم الذين يخضعون لعمليات التدقيق الخارجي الواردة في الفقرة 3(باء) أعلاه، وبمن فيهم المدققين الخارجيين وأي مدققين خاصين أو داخليين مكلفين من حكومة العراق، إن لزم الأمر، لتحقيق الأغراض والاضطلاع بالمهام الواردة في هذه الاختصاصات.

زاي- يضطلع المجلس الدولي للمشورة والرقابة، اتساقاً مع اختصاصاته، بوظائف مماثلة لمهام لجان التدقيق الخارجية، ويجوز له تقديم معلومات وتعليقات لحكومة العراق، حسبما يقتضي الأمر، تخدم أغراض قرار مجلس الأمن رقم 1483، وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة رقم 1546، و1637، و1723، و1790، و1859، و1905، و1956.

#### 4- الإفصاح العام

ألف- يكفل المجلس الدولي للمشورة والرقابة إطلاع الجمهور على كافة تقارير التدقيق المتوخاة في هذه الاختصاصات وعلى تعليقات المجلس حول هذه التقارير.

باء- يجب أن تُتاح للجمهور كافة محاضر اجتماعات المجلس الدولي للمشورة والرقابة وكل تقاريره في غضون 30 يوماً بعد انتهاء المجلس من إعداد صيغتها النهائية. ويجوز لأعضاء المجلس الإعراب عن آرائهم المعارضة التي تُنشر في المحاضر أو التقارير.

جيم- يتخذ المجلس الدولي للمشورة والرقابة كافة الخطوات المعقولة لضمان حماية المواد الحساسة والسرية.

#### 5- رئاسة المجلس:

ألف- يختار المجلس رئيساً من بين أعضائه وذلك لفترة لا تزيد عن عام واحد.

باء- يعمل الرئيس ممثلاً رئيسياً عن المجلس في التواصل مع حكومة العراق، والبنك المركزي العراقي والأطراف الثالثة الأخرى.

جيم- يوجه رئيس المجلس أمانة المجلس في إعداد وحفظ كافة السجلات الرسمية للمجلس ومحاضر اجتماعاته.

دال- يقوم المجلس بتسيير إعداد التقارير المنصوص عليها في الفقرة 24 من قرار مجلس الأمن رقم 1483.

#### 6- الاجتماعات والقرارات

ألف- يحدد المجلس تواتر اجتماعاته المنتظمة ومكان انعقادها.

باء- يدعو رئيس المجلس إلى عقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أي عضوين من أعضاء المجلس.

جيم- يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع من اجتماعات المجلس من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء المجلس الخمسة.

دال- الغرض المقصود هو أن يقوم المجلس باتخاذ الإجراءات والقرارات على أساس توافق الآراء. وإذا تعذر هذا الأمر، وما لم يُنص على خلاف ذلك، يتخذ المجلس قراراته بتصويت أغلبية أعضائه.

هاء- يجوز للمجلس وفقاً لما يراه مناسباً دعوة المدققين الخارجيين أو المراقبين أو غيرهم من الأطراف ذات الصلة لحضور اجتماعات المجلس.

#### 7- المنسق الإداري/أمانة المجلس

ألف- تقوم حكومة العراق بتعيين منسق إداري لتلبية طلبات المجلس بتوفير الدعم اللوجستي، حسب ما يقتضي الأمر، فيما يتعلق باجتماعات المجلس وغيرها من أعمال المجلس بصفة عامة.



باء- التكاليف التي يتكبدها أعضاء المجلس والأعضاء المناوبون والمستشارون، في حالة الأعضاء الذين يمثلون الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات الأربعة المذكورة في الفقرة 2(ألف) من نطاق الاختصاصات، تتحملها المؤسسات التي يمثلونها، وفي حالة العضو المعين من الحكومة العراقية، فتتحملها الحكومة العراقية.

جيم- تُصرف من الموارد المالية لصندوق تنمية العراق التكاليف المعقولة، حسبما هو متفق عليه بصورة متبادلة مع الحكومة العراقية، التي يتكبدها المدقق الخارجي (المدققون الخارجيون) أو أي مدقق خاص أو خبير فني أو مستشار خارجي يستعين به المجلس لتنفيذ مهام للمجلس أو نيابة عنه.

دال- لا يحصل أعضاء المجلس والأعضاء المناوبون والمستشارون على مقابل نظير خدماتهم المتعلقة بالمجلس.

هاء- يستمر المجلس في التعاون حتى نهاية حزيران 2011 مع لجنة الخبراء الماليين التي أنشأها مجلس الوزراء العراقي في 19 تشرين الأول 2006، أو أي جهة مماثلة أخرى قد تحل محل تلك اللجنة أو تعمل بديلا لها، والعمل نحو النقل الكامل لاختصاصاته إلى هذه اللجنة بنهاية حزيران 2011.

#### 8- التعديلات والإجراءات الإضافية والوفود

ألف- تقتضي أي تعديلات على هذه الاختصاصات الموافقة بالإجماع من كافة أعضاء المجلس ، وذلك بعد التشاور مع الحكومة العراقية، ويتعين على حكومة العراق نشر هذه التعديلات. ويُشترط الحصول على موافقة الحكومة العراقية قبل إجراء أي تعديل قد يؤثر بصورة ملموسة على حقوق الحكومة أو مسؤولياتها.

باء- يجوز للمجلس اعتماد إجراءات أخرى ضرورية لتنفيذ هذه الاختصاصات، وبما يتسق مع هذه الاختصاصات. وفي حالة تأثير هذه الإجراءات تأثيرا ملموسا على حقوق الحكومة العراقية ومسؤولياتها، يتعين على المجلس التشاور مع الحكومة العراقية قبل اعتمادها.

جيم- يجوز للمجلس تعيين خبراء فنيين أو مستشارين خارجيين أو الاستعانة بهم، إذا اقتضى الأمر، لتحقيق الأهداف والاضطلاع بالوظائف المنصوص عليها في هذه الاختصاصات.

دال- في حالة وجود أي تعارض بين هذه الاختصاصات وأحكام أي قانون أو مرسوم أو لائحة تنظيمية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، لائحة تأسيس صندوق تنمية العراق ومجلس مراجعة البرامج، تُرَجَّح هذه الاختصاصات.

9- التأسيس والحل

ألف- تدخل هذه الاختصاصات المعدلة في حيز التنفيذ وفقا لأحكام الفقرة 8(ألف) من الاختصاصات المعدلة التي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 31 كانون الثاني 2010. وسوف تقوم الحكومة العراقية بعد ذلك بنشر هذه الاختصاصات المعدلة على النحو الواجب.

باء- سوف تُتخذ ترتيبات الحل الفوري للمجلس في موعد أقصاه 30 حزيران 2011.

جيم- لا تنطبق هذه الاختصاصات المعدلة على الأعمال التي أجراها المجلس بالفعل بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483، وهي الأعمال التي ستنظمها الاختصاصات المعتمدة في 24 تشرين الأول 2003؛ بشرط أن تكون الإشارات ذات الصلة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة في الاختصاصات المعتمدة في 24 تشرين الأول 2003 تشير إلى الهيئات التي حددتها سلطة الائتلاف المؤقتة في هذا الصدد وتشملها.

## المرفق الثاني: صندوق تنمية العراق - المتحصلات والمدفوعات التراكمية

صندوق تنمية العراق - المتحصلات والمدفوعات التراكمية

من 22 أيار 2003 إلى 31 كانون الأول 2010

مليون دولار أمريكي

|                |   |
|----------------|---|
|                | <b>المتحصلات النقدية</b>  |
| 250,956        | صادرات النفط الخام  |
| 11,073         | برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء                           |
| 1,601          | إيرادات الأصول المجمدة  |
| 2,058          | الفوائد المحصلة   |
| 5,033          | متحصلات أخرى  |
| <b>270,721</b> | <b>إجمالي المتحصلات النقدية</b>                                   |
|                | <b>المدفوعات النقدية</b>  |
| 183,936        | تحويلات إلى وزارة المالية والوزارات العراقية                      |
| 66,581         | خطابات الاعتماد الصادرة لمصلحة جهات عراقية                        |
| 7,858          | عقود تديرها هيئات أمريكية   |
| 1,615          | مدفوعات سداد الدين الخارجي العراقي                                |
| 3,179          | مدفوعات أخرى  |
| <b>263,169</b> | <b>إجمالي المدفوعات النقدية</b>                                   |
| <b>7,553</b>   | <b>الزيادة في المتحصلات عن المدفوعات</b>                          |
| 1,797          | النقد وما في حكمه كما في 31 كانون الأول 2010                      |
| 5,756          | الحيازات من أدون الخزانة كما في 31 كانون الأول 2010               |
| <b>7,553</b>   | <b>النقد وما في حكمه وأدون الخزانة كما في 31 كانون الأول 2010</b> |

## المرفق الثالث: تأسيس المجلس الدولي للمشورة والرقابة ومد صلاحياته وعملياته

### ألف - إنشاء المجلس ومد صلاحياته

1- ظل المجلس الدولي للمشورة والرقابة يباشر مهامه فعلياً في الإشراف على أعمال التدقيق على صندوق تنمية العراق منذ أيار 2003 حتى حزيران 2011 الجاري. فتولى المجلس الإشراف على أعمال التدقيق على صندوق تنمية العراق وكذلك مبيعات الصادرات النفطية العراقية من أجل تشجيع الهدف المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن الدولي 1483 و 1546 و 1637 و 1723 و 1790 و 1859 و 1905 و 1956 والقاضي بمساعدة السلطات في العراق على ضمان استخدام موارد صندوق تنمية العراق بأسلوب يتسم بالشفافية والإنصاف على نحو يحقق منفعة العراقي. وتضمنت اختصاصات المجلس الدولي للمشورة والرقابة مراجعة عمليات التدقيق المطلوبة لصندوق تنمية العراق وكذلك مبيعات الصادرات النفطية العراقية من خلال مجموعة من المحاسبين العموميين المستقلين المعتمدين لدى المجلس (راجع المرفق الثاني).

2- وقد كان صندوق تنمية العراق هو المستودع الرئيسي لمتحصلات صادرات النفط العراقية. فقد تأسس الصندوق في 22 أيار 2003 كما ورد في قرار مجلس الأمن الدولي 1483، الذي حدد اختصاص الصندوق بتحصيل إيرادات كافة مبيعات الصادرات العراقية من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي (مبيعات تصدير النفط)، وفائض الأموال غير المحمل بأي التزامات من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، والأموال والأصول المالية العراقية المجمدة في الخارج.<sup>5</sup> وكانت الأموال الموجودة في الصندوق تُصرف بمعرفة سلطة الائتلاف المؤقتة وبمشورة الإدارة العراقية المؤقتة في الأغراض المنصوص عليها في الفقرة 14 من قرار مجلس الأمن الدولي 1483، وهي تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، والإصلاح وإعادة بناء الاقتصاد وإصلاح البنية التحتية للعراق، ومواصلة نزع سلاح العراق، وتغطية تكاليف الإدارة العراقية المدنية، وللأغراض الأخرى التي تعود بالفائدة على شعب العراق. ومنذ أيار 2003 تم قيد الصندوق في سجلات البنك المركزي العراقي ووضع الجزء الأساسي من رأسمال الصندوق في حساب لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك.

<sup>5</sup> كان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 يقضي بإيداع عائدات مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية العراقية في حساب المتحصلات من مبيعات النفط لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، على أن يتم بعدها مباشرة إيداع 95% في حساب صندوق تنمية العراق لدى نفس البنك. أما النسبة المتبقية وهي 5% فيتعين إيداعها في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات الذي تأسس بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 687 ( لعام 1991) إثر الغزو العراقي للكويت عام 1990.

3- واستجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483، تأسس المجلس الدولي للمشورة والرقابة في 21 تشرين الأول عام 2003 حين وافق الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات الأربعة (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي) على اختصاصات المجلس الدولي للمشورة والرقابة. وبدءاً من أيار 2003، عقد خبراء من المؤسسات الأربعة مشاورات مكثفة مع ممثلين من سلطة الائتلاف المؤقتة، وشمل ذلك عقد اجتماع في بغداد في بداية آب 2003 لصياغة اختصاصات المجلس واستكمالها، وانتهت هذه المشاورات في تشرين الأول 2003. وقد عكست تلك الاختصاصات أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بلجان تدقيق الحسابات، مجسدة المبادئ العامة التي تقتضيها الإصلاحات العالمية في مجال تدقيق الحسابات. وأعلنت أسماء أعضاء المجلس في 3 كانون الأول 2003، وعقد المجلس أول اجتماعاته في 5 كانون الأول 2003 في نيويورك (راجع المرفق الثالث للاطلاع على قائمة المشاركين في المجلس والمرفق الرابع للاطلاع على قائمة بالاجتماعات التي عقدها المجلس)، وقد افتتح أول اجتماع الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد كوفي عنان.

4- وتكوّن المجلس الدولي للمشورة والرقابة في البداية من أربعة أعضاء يمثلون مدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومدير عام صندوق النقد الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس البنك الدولي. وعلى إثر حل سلطة الائتلاف المؤقتة، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1546 بتاريخ 9 حزيران 2004 والقاضي بأن يكون لحكومة العراق وحدها حق التصرف في الأموال الموجودة في صندوق تنمية العراق وأن يتم استخدام الصندوق بأسلوب يتسم بالشفافية والإنصاف من خلال الموازنة العراقية. واستمر العمل بالترتيبات الخاصة بإيداع إيرادات مبيعات الصادرات النفطية العراقية وظل المجلس الدولي للمشورة والرقابة يؤدي أنشطته الإشرافية، مع زيادة عضويته بإضافة عضو مؤهل عينته حكومة العراق.

5- وانصب الاهتمام منذ البداية على ضمان مشاركة أفراد عراقيين مؤهلين في أعمال المجلس الدولي للمشورة والرقابة. ومن ثم راعت اختصاصات المجلس بشكل خاص أن يعين المجلس، بعد مشورة مدير سلطة الائتلاف المؤقتة، ما يصل إلى خمسة مرشحين مؤهلين ومستقلين للعمل كمراقبين للمجلس، ومن ضمنهم مواطنين عراقيين يرشحهم مجلس الحكم العراقي.

6- ووافق المجلس بتاريخ 5 آذار 2004 على تعيين ثلاثة مراقبين. أحدهم ممثل لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمجلس العراقي للمراجعة الاستراتيجية لإعادة إعمار العراق، ومراقب آخر يرشحه مجلس الحكم العراقي، ومراقب يمثل الحكومة الأمريكية ترشحه سلطة الائتلاف المؤقتة.

7- وكان المجلس الدولي للمشورة والرقابة يشجع بقوة حضور الممثلين العراقيين لاجتماعاته. فقد سعى المجلس لزيادة المشاركة العراقية في أعماله من خلال دعوة أعضاء ديوان الرقابة المالية العراقي إلى اجتماعاته، وعقب اتخاذ مجلس الأمن الدولي للقرار 1546، تمت مراجعة اختصاصات المجلس الدولي وأصبح المجلس يضم في عضويته شخصا مؤهلا ترشحه حكومة العراق ليكون عضوا له حق كامل في التصويت.

8- وحال الوضع الأمني دون إنشاء أمانة للمجلس الدولي للمشورة والرقابة في بغداد حسب ما نصت عليه الاختصاصات الأصلية، وبدلا من ذلك تم إنشاء أمانة افتراضية مع إسناد الأعمال التشغيلية للمجلس إلى الموظفين التابعين لأعضائه.

9- وتم تمديد فترة صلاحيات المجلس الدولي للمشورة والرقابة ست مرات، أولها كانت في كانون الأول 2006 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1637، ثم في كانون الأول 2007 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1723، ثم كانون الأول 2008 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1790، ثم كانون الأول 2009 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1859، ثم كانون الأول 2010 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1905، ثم حزيران 2011 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1956. وجاء هذا التمديد تلبية لطلب حكومة العراق، واعترافا بالدور المهم الذي يؤديه المجلس الدولي في مساعدة حكومة العراق على ضمان استغلال موارد العراق بشفافية وإنصاف بما يحقق منفعة شعب العراق.

### باء – عمليات المجلس الدولي للمشورة والرقابة

10- ركز المجلس الدولي للمشورة والرقابة على أربعة مجالات رئيسية للاضطلاع باختصاصاته بشكل يتسم بالفعالية والشفافية: (1) عملية التدقيق على صندوق تنمية العراق، و(2) مشاركة العراقيين في اجتماعات المجلس، و(3) النشر الفوري للمعلومات مع توشي الشفافية لاطلاع المجتمع الدولي، و(4) سلاسة انتقال اختصاصاته إلى هيئة عراقية تخلفه وتنسب بالمصادقية.

### عملية التدقيق على صندوق تنمية العراق

11- تولى المجلس الدولي للمشورة والرقابة في ضوء اختصاصاته الإشراف على 15 عملية تدقيق لحسابات صندوق تنمية العراق قامت بها شركات المحاسبة الدولية KPMG وإرنست ويونغ وبراييس

ووترهاوس كوبرز خلال الفترة من أيار 2003 حتى كانون الأول 2010 (راجع المرفق السادس). وكان يتعين إجراء التدقيق على صندوق تنمية العراق ومبيعات الصادرات النفطية العراقية عن طريق محاسبين عموميين ومستقلين يوافق عليهم المجلس، وكانت اختصاصات المجلس تعطيه صلاحية الإشراف على عمليات التدقيق الخاصة بإتمام الإيداعات في صندوق تنمية العراق وإدارة الأموال الموجودة في الصندوق واستخدام موارده في الوزارات المختصة بالإنفاق، وكذلك صلاحية تشجيع الهدف المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي 1483، والقاضي بضمان استخدام الصندوق بأسلوب يتسم بالشفافية في الأغراض المنصوص عليها في الفقرة 14 من ذلك القرار، وبضمان اتساق مبيعات الصادرات النفطية العراقية مع أفضل الممارسات الدولية السائدة.

12- وكانت عمليات التدقيق تلك تتم على أرض العراق وفي ظل ظروف أمنية غير مواتية بشكل متزايد. وتغطي عمليات التدقيق ما يلي: (1) مبيعات الصادرات النفطية لضمان اتساق تلك المبيعات مع أفضل الممارسات السائدة في السوق الدولية، و(2) المحاسبة الخاصة بمتحصلات مبيعات الصادرات النفطية، و(3) الكشف المالية لصندوق تنمية العراق، و(4) إجراءات الصرف الخاصة بموارد الصندوق لضمان استخدام تلك الأموال في الأغراض المحددة لها.

13- ولتسهيل الإشراف على عمليات التدقيق، أشار المجلس الدولي للمشورة والرقابة إلى أنه سوف يحتاج إلى: (1) التحديد بشكل واضح لنطاق العمل الذي سيقوم به مدققو الحسابات الخارجيون على صندوق تنمية العراق، (2) تقييم المعايير التي تتبناها سلطة الائتلاف المؤقتة ومن بعدها حكومة العراق عند تقدير اقتراحات التدقيق لضمان الشفافية في اختيار مدققي الحسابات، (3) الفهم الأفضل للعمليات والضوابط المالية للصندوق ومبيعات الصادرات النفطية العراقية.

#### نطاق العمل

14- حدد المجلس الدولي للمشورة والرقابة نطاق عمل مدقق الحسابات مجسداً للتصور الذي جاء في اختصاصات المجلس، ويشمل (1) مبيعات الصادرات النفطية العراقية، مما يدعم الهدف الخاص بضمان اتساق مبيعات الصادرات مع أفضل الممارسات السائدة في السوق الدولية، (2) حساب المتحصلات من مبيعات النفط الذي يحتفظ به البنك المركزي العراقي لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، (3) صندوق تنمية العراق (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، جميع التدفقات والاستثمارات وغيرها من الأصول والمبالغ المنصرفة والالتزامات والمصرفيات الطارئة الخاصة بصندوق تنمية العراق)، بما يدعم الهدف الخاص بضمان استخدام الصندوق بشكل يتسم بالشفافية وفقاً لإجراءات المراقبة السارية، (4) المبالغ

المنصرفة من موارد الصندوق، بما يدعم الهدف الخاص بضمان استخدام أموال الصندوق في الأغراض المخصصة لها.

#### اختيار مدقق الحسابات

15- أشرف المجلس الدولي للمشورة والرقابة على عملية اختيار مدققي الحسابات. وتوصل المجلس ذات مرة إلى أن إحدى الشركات المرشحة لا تفي بالمعايير الضرورية.

16- ووفقا لاختصاصات المجلس الدولي للمشورة والرقابة، أصبح ترشيح وتعيين حكومة العراق لمدققي الحسابات الخاصين بصندوق تنمية العراق بدءا من حزيران 2004 فصاعدا يخضع لموافقة المجلس. فتمت الموافقة على أن تتولى شركة KPMG إتمام عملية التدقيق للفترة من أول كانون الثاني 2004 إلى 30 حزيران 2005، وإرنست آند يونغ للفترة من أول تموز 2005 إلى 31 كانون الأول 2007، ثم KPMG للفترة من أول كانون الثاني 2008 إلى 31 كانون أول 2009، ثم برايس ووترهاوس كوبرز لسنة 2010، وقد طلب المجلس، كجزء من عملية التقييم الخاصة بتدقيق الحسابات لسنة 2011، تحليلات إضافية للمقترحات التي تقدمها شركات التدقيق الخارجية، وفي النهاية دعا المجلس إلى إعادة المناقصة لكي تعكس نطاق العمل المحدد للجهات التي تخضع للمراجعة وتسمح بالمقارنة بين العطاءات<sup>6</sup>. وكان مدققو الحسابات يقدمون تقارير إحاطة شاملة عما تحقق من تقدم في عمليات التدقيق أثناء اجتماعات المجلس.

#### تقارير الإحاطة عن عمليات صندوق تنمية العراق وصادراته النفطية

17- طلب المجلس الدولي للمشورة والرقابة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة أن تقدم إليه تقارير إحاطة عن صندوق تنمية العراق. وتناولت تلك التقارير مختلف الموضوعات المتعلقة بالعمليات والضوابط المالية للصندوق، ومنها الربط بين مجلس مراجعة البرامج والمبالغ المنصرفة في البرامج الفعلية، وعمليات المشتريات الخاصة بسلطة الائتلاف المؤقتة، ومبيعات وعمليات صادرات النفط العراقية، وإطار الرقابة الداخلية لسلطة الائتلاف المؤقتة. وقد طلب المجلس الدولي للمشورة والرقابة توضيحات حول عدد من القضايا التي أثيرت أثناء تقديم تقارير الإحاطة الخاصة بسلطة الائتلاف المؤقتة، ومن خلال هذه المناقشات والمعلومات الواردة، أبدى المجلس مخاوفه بشأن ثلاث قضايا على وجه الخصوص وهي: (1) عدم وجود منظومة عدادات لقياس إنتاج النفط، و(2) استخدام إجراءات غير تنافسية لتقديم العطاءات في بعض العقود التي يمولها صندوق تنمية العراق، و(3) اللجوء إلى معاملات المقايضة. وسيتم تناول تلك المخاوف مع نتائج

<sup>6</sup> سنتولى لجنة الخبراء الماليين تعيين مدقق الحسابات لسنة 2011 والإشراف على إتمام عملية التدقيق.



عمليات التدقيق لاحقاً في هذا التقرير. وتلقى المجلس أيضاً تقارير إحاطة من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن قضايا تتعلق بحالة الاقتصاد العراقي، وممارسات المشتريات العامة، وقانون الإدارة المالية العراقي.

18- وظل المجلس الدولي للمشورة والرقابة على اتصال دائم بموظفي سلطة الائتلاف المؤقتة. فكان موظفو السلطة، ومن ضمنهم المراقب المالي للسلطة وموظفين من مكتب المفتش العام بالسلطة، يحضرون اجتماعات المجلس أو يشاركون في تلك الاجتماعات عن طريق تكنولوجيا عقد المؤتمرات من بُعد. وقد أبدى موظفو السلطة تعاوناً كاملاً في تعاملاتهم مع المجلس، رغم ارتفاع معدلات تناوب ودوران الموظفين في السلطة. وفي آذار 2004، أكد المجلس على الحاجة إلى ضمان وضع النظم والضوابط اللازمة لإدارة الانتقال في إدارة صندوق تنمية العراق عقب حل سلطة الائتلاف المؤقتة في 28 حزيران 2004.

19- وتلقى المجلس الدولي للمشورة والرقابة تقارير إحاطة من سلطة الائتلاف المؤقتة عن التحضيرات التي اتخذت لتسليم صندوق تنمية العراق وعملياته وأكد على الحاجة إلى ضمان الاحتفاظ بكل السجلات لتمكين مدققي الحسابات من إتمام عملهم بنجاح. وقد أخطر المجلس خلال اجتماعه في تموز 2004 بتحويل وزارة المالية العراقية مسؤول التعاقدات الخاصة بالبرامج (PCO) سلطة إدارة عملية صرف أموال الصندوق بخصوص المشاريع الجارية التي تتجاوز تواريخ الانتهاء منها 28 حزيران 2004، وأخطر المجلس بأن هناك عقوداً تبلغ قيمتها حوالي 3 مليار دولار تدخل ضمن تلك الفئة وستدار بموجب هذا الترتيب حتى 31 كانون الأول 2004 أو ما بعده إذا وافقت الحكومة العراقية على تجديدها، كما تم التأكيد للمجلس على استمرار مسؤول التعاقدات الخاصة بالبرامج في العمل مع البنك المركزي العراقي لضمان احترام جميع التعاقدات التي تفاوضت سلطة الائتلاف المؤقتة بشأنها.<sup>7</sup>

20- ولضمان سلاسة الانتقال بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة، استمر المجلس الدولي للمشورة والرقابة في إشراك الحكومة الأمريكية في اجتماعاته عن طريق مشاركة وزارتي الدفاع والخارجية ومكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق كمراقبين.

#### الشفافية ونشر المعلومات

<sup>7</sup> لاحظ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أيضاً أن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تقم بكل ما يلزم من توثيق للعقود، مما سبب صعوبة لحكومة العراق في الاضطلاع بأنشطة التعاقد التي ظلت الحكومة الأمريكية تديرها نيابة عنها.

21- أسس المجلس الدولي للمشورة والرقابة في شباط 2004 موقعا إلكترونيا متاحا للجمهور ([www.iamb.info](http://www.iamb.info))، وهو يعرض البيانات الصحفية، وجميع محاضر اجتماعات المجلس، ونتائج صندوق تنمية العراق، وتقارير التدقيق الخاصة والوثائق الرئيسية المتعلقة بصلاحيات المجلس وعملياته. وقد ركز المجلس، اتساقا مع اختصاصاته، تركيزا خاصا على نشر المعلومات بشفافية أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعمليات المالية للصندوق ومبيعات الصادرات النفطية العراقية.

22- وعقد المجلس الدولي للمشورة والرقابة خلال فترة اختصاصه ثلاث جلسات إعلام فنية للصحافة. فعقدت جلسة إعلام للصحافة في تموز 2004 في نهاية اجتماع المجلس الذي استضافه صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وتناولت الجلسة نتائج أول عملية تدقيق لصندوق تنمية العراق. وقد عقدت جلسة إعلام ثانية للصحافة في كانون الأول 2005 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك واستعرضت أعمال المجلس منذ بدء عملياته في كانون الأول 2003، وهناك جلسة إعلام ثالثة وأخيرة للصحافة من المقرر عقدها خلال آخر اجتماعات المجلس في حزيران 2011 لتقديم ملخص لأعمال المجلس وإصدار هذا التقرير. وجميع نصوص هذه الجلسات الإعلامية وتسجيلاتها متاحة في الموقع الإلكتروني للمجلس.

#### انتقال الاختصاصات إلى هيئة تخلف المجلس

23- أقر المجلس الدولي للمشورة والرقابة في وقت مبكر بأهمية وجود هيئة عراقية تخلفه وتتسم بالمصداقية وتكون مهياة للاضطلاع بالدور الإشرافي عند انتهاء فترة صلاحيات المجلس (راجع القسم السادس من متن التقرير).

24- وأشرك المجلس الدولي للمشورة والرقابة أطراف أخرى في أعماله منذ مرحلة مبكرة لضمان الشفافية والاستمرارية عند إتمام أعماله. وقد حضر ديوان الرقابة المالية اجتماعات المجلس منذ 2004 ودوره أخذ في التطور ليكتسب مكانة وصلاحيات كبيرتين داخل العراق لكي ينفذ باستقلالية واجباته المهمة في الإشراف المستقل داخل العراق. وقد أنشأت الهيئة التي ستخلف المجلس موقعا إلكترونيا متاحا للجمهور ([www.cofe-iq.net](http://www.cofe-iq.net)) تنشر فيه التقارير ذات الصلة بمجال الإشراف الخاص بها.

### المرفق الرابع: المشاركون في المجلس الدولي للمشورة والرقابة

#### ألف – السيرة الذاتية لأعضاء المجلس ومناوبيهم

الصندوق العربي

### خليفة على ضو، ممثل الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي (من 2003 حتى 2011)

يعمل الدكتور خليفة علي ضو، وهو ليبي الجنسية، مستشارا ماليا أول في الصندوق العربي. وكانت بداية انضمامه إلى الصندوق في الكويت عام 1985 كخبير مالي، ومن مهامه الإشراف والتقييم والمتابعة للمشاريع الإنمائية في البلدان العربية، ومن بينها العراق. وتشمل تلك المهام مشاريع في القطاعين العام والخاص. ويغطي مجال تلك المشاريع كافة القطاعات الاقتصادية مثل الصيرفة والكهرباء والصناعة والنقل والاتصالات والزراعة وغيرها. وقد مثل الصندوق في العديد من الاجتماعات والحلقات التطبيقية ذات التوجه المهني والإنمائي. وقبل انضمامه إلى الصندوق العربي عمل أستاذا جامعيا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا. وكان شريكا ومديرا عاما في شركة محاسبة، حيث مارس التدقيق الخارجي والاستشارات التجارية لأكثر من عشر سنوات. وحصل الدكتور خليفة ضو على الدكتوراه في المحاسبة من جامعة ولاية لويزيانا وماجستير في علم المحاسبة من جامعة إلينوي. وهو حاصل أيضا على شهادة محاسب إداري قانوني من معهد المحاسبين الإداريين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عضو في رابطة المحاسبين العموميين القانونيين الليبية، وله الكثير من الأعمال المنشورة في مجالات المحاسبة والتدقيق والمالية.

### شهاب بيومي، ممثل مناب من الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي (من 2004 حتى 2005)

يحمل السيد شهاب بيومي الجنسيين المصرية والكندية، وانضم إلى الصندوق العربي عام 2003 كمستشار مالي مسؤول عن تقييمات المشاريع والتحليل المالي ومالية الشركات. وقبل انضمامه إلى الصندوق العربي كانت له خبرة كبيرة في المحاسبة القانونية والتدقيق والاستشارات التجارية، وشغل مناصب إدارية عليا في اثنتين من الشركات الدولية الكبرى المتخصصة في المنطقة خلال العشرة أعوام الماضية. وبحكم مهنته تركزت جهوده على إدارة التدقيق الخارجي، وإدارة المخاطر ومهام المشورة التجارية للبنوك والمؤسسات المالية الكبرى وكذا الهيئات الحكومية في دول الخليج.

والسيد بيومي عضو في معهد المحاسبين العموميين المعتمدين الأمريكي ومعهد المدققين الداخليين الأمريكي وزميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

### صندوق النقد الدولي

كريس هيموس، ممثل صندوق النقد الدولي (من أيلول 2008 حتى حزيران 2011) وممثل مناب من صندوق النقد الدولي (من 2003 حتى أيلول 2008)

السيد كريس هيموس، من جنوب إفريقيا، وهو مستشار أول في إدارة المالية بصندوق النقد الدولي حيث يشغل منصب كبير المحاسبين في الصندوق، ويتولى مسؤولية الإشراف على العمليات المالية وإعداد التقارير المالية للصندوق وكذلك تقييمات الصندوق للضمانات الوقائية في البنوك المركزية. وعمل في السابق رئيساً لقسم تقييم الضمانات الوقائية في إدارة المالية التابعة للصندوق، ويتولى هذا القسم مراجعات الفحص النافي للجهالة للبنوك المركزية للبلدان التي تقترض من الصندوق. وقد شغل عدة مناصب في إدارة المالية بالصندوق منذ عام 1995، بما في ذلك منصب مستشار، وعمل خلال الفترة 1997-1998 في فريق إدارة الحوافز الاستثمارية للشركات بمؤسسة التمويل الدولية. وقبل انضمامه إلى الصندوق، كان السيد هيموس مدير تدقيق في شركة برايس ووترهاوس كوبرز في جنوب إفريقيا وكان تعامله مع قضايا السياسات الفنية والمحاسبية لكل كبار العملاء. والسيد هيموس حاصل على درجة جامعية عليا في المحاسبة والمالية، وهو محاسب قانوني ومحلل مالي معتمد.

#### بيرت كوبنس، ممثل صندوق النقد الدولي (من 2003 حتى أيلول 2008)

شغل السيد بيرت كوبنس، وهو بلجيكي الجنسية، منصب مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي خلال الفترة 2006-2008، وسبق له شغل العديد من المناصب في إدارة المالية بالصندوق، منها منصب مستشار أول. وقبل انضمامه إلى الصندوق، تولى مناصب إدارية عليا في شركة تدقيق دولية كبرى وعمل أستاذاً للمحاسبة والتدقيق في كلية لإدارة الأعمال في بروكسل. وحصل السيد كوبنس على درجة جامعية عليا في علم الاقتصاد وإدارة الأعمال، وهو محاسب عام معتمد (واشنطن العاصمة).

#### الأمم المتحدة

#### جون يامازاكي، ممثل الأمم المتحدة (من أيلول 2008 حتى حزيران 2011)

تولى السيد جون يامازاكي، وهو من اليابان، مهامه كأمين عام مساعد، المراقب المالي في الأمم المتحدة في آب 2008.

اكتسب السيد يامازاكي خبرة كبيرة في عملية تسيير الميزانية في الأمم المتحدة بصفته عضواً في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من 2003 حتى 2007، وأيضاً في القضايا العامة المتعلقة بالإدارة بصفته مديراً لشعبة التعاون من أجل السلام الدولي ونائب مدير عام للقضايا العالمية في مكتب التعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية اليابانية. ومن المتوقع أن يتولى التجهيزات المتعلقة بالموازنة بصورة شاملة وتتسم بمردودية التكاليف.

وقد ظل السيد يامازاكي حتى آب 2008 يشغل منصب نائب مدير عام للقضايا العالمية في مكتب التعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية اليابانية، وقبل انضمامه إلى عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، كان مديرا لشعبة التعاون من أجل السلام الدولي التي تتعامل مع قضايا مثل إرسال الفرق العسكرية اليابانية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقبلها كان يحتل منصب نائب مدير شعبة الإدارة التابعة لإدارة التعاون المتعدد الأطراف والمسؤولة عن شؤون الإدارة والميزانية بالأمم المتحدة. وقد أهله عمله في وزارة الشؤون الخارجية اليابانية لتولي منصب مستشار للسفارة اليابانية في إندونيسيا.

وولد السيد يامازاكي في لندن عام 1956، وهو حاصل على بكالوريوس الآداب في العلاقات الدولية من جامعة طوكيو.

#### وارين ساك، ممثل الأمم المتحدة (من أيار 2007 حتى أيلول 2008)

يشغل حاليا السيد وارين ساك، وهو من المملكة المتحدة، منصب الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية في إدارة الشؤون الإدارية. إضافة إلى ذلك، يشغل السيد ساك منذ آذار 2007 منصب ممثل الأمين العام لشؤون استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

وقبل تعيين السيد ساك في منصب الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية، كان يشغل في الفترة من 2005 إلى 2008 منصب الأمين العام المساعد لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، المراقب المالي. وقبل تعيينه كأمين عام مساعد ومراقب مالي، عمل مديرا لتخطيط البرامج والميزانية منذ أيار 1997 ونائب مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية من كانون الثاني 1996.

وتقلد السيد ساك عدة مناصب في الأمم المتحدة منذ انضمامه إليها عام 1968 وذلك على المستويين الإداري والمالي، منها عمله في لجنة الخدمة المدنية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتلقى السيد ساك تعليمه في كلية لندن الجامعية، حيث درس علم الاقتصاد ثم كلية ماغدالين في كامبردج حيث درس اقتصاديات التنمية.

#### جان بيير هالبواكس، ممثل الأمم المتحدة (من 2003 حتى أيار 2007)

تولى السيد جان بيير هالبواكس، وهو من موريشيوس، منصبه كأمين عام مساعد، المراقب المالي في الأمم المتحدة عام 1997، وكان مسؤولا عن السياسات والإجراءات الخاصة بالميزانية والمحاسبة والمالية، وكذلك عن ممارسة المراقبة المالية على موارد الأمم المتحدة. وبعد تقاعده من الأمم المتحدة عام 2005، وافق على الاستمرار كممثل للأمين العام للأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والرقابة.

وانضم السيد هالبواكس إلى الأمم المتحدة عام 1973 وشغل فيها عدة مناصب على المستويين الإداري والمالي، إذ عمل رئيساً للخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في العاصمة الكينية نيروبي، ومديراً لشعبة تخطيط البرامج والميزانية قبل أن يشغل منصب أمين عام مساعد. وهو حاصل على بكالوريوس الآداب من جامعة إكسيتر.

### جيانتيال كاريا، ممثل مناب من الأمم المتحدة (من 2003 حتى 2011)

شغل السيد جيانتيال كاريا، وهو من أوغندا، منصب نائب المراقب المالي في أيار 2009 وتقاعد في نيسان 2011. وقد قدم إرشادات استراتيجية بشأن السياسات المالية، وتفسير اللوائح والقواعد المالية إلى جانب تحسين الضوابط الداخلية وتطويرها. وكان يمثل المراقب المالي في قضايا مختلفة، وتولى مسؤولية الاتصال مع ممثلي البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن قضايا استراتيجية رئيسية؛ وكان يشارك بفعالية في أعمال مجلس مراجعي الحسابات وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات لمنظومة الأمم المتحدة. وكان يمثل المنظمة في مختلف لجان الإدارة.

وقبل تعيين السيد كاريا في منصب نائب المراقب المالي، كان قد شغل منذ انضمامه إلى الأمم المتحدة عام 1972 العديد من مناصب الإدارة في المجالات المالية والإدارية والتكنولوجية، ومنها منصب مدير شعبة الحسابات، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في الفترة من أيار 1997 حتى أيار 2009.

وكان السيد كاريا رئيساً لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بمعايير المحاسبة، ونجح في الاضطلاع بدور قيادي رئيسي في تسيير عملية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وكان أيضاً مراقب الأمم المتحدة في مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين؛ والممثل المؤقت للأمين العام في معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة. وحصل السيد كاريا على درجة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لونغ آيلاند بنيويورك في الولايات المتحدة، ودرجة بكالوريوس تجارة (مع مرتبة شرف) تخصص محاسبة من جامعة بارودا في الهند.

### البنك الدولي

### فايزول شودري، ممثل البنك الدولي (من 2003 حتى كانون الأول 2010)

السيد فايزول شودري، من بنغلاديش، تقاعد من البنك الدولي في كانون الأول 2010، وخلال فترة عمله على مدار خمسة وعشرين عاماً مع مجموعة البنك الدولي شغل مناصب مختلفة في الإدارة وفي ذراع البنك

المعني بإقراض القطاع الخاص وهي مؤسسة التمويل الدولية. وكان آخر مناصب الإدارة العليا التي شغلها هو نائب رئيس البنك لتمويل الشركات وإدارة المخاطر، حيث كان مسؤولاً عن وضع سياسة إدارة المخاطر والرقابة لضمان استمرار سلامة الوضع المالي للبنك في ضوء الأزمة المالية؛ والتطوير المستمر للسياسات المالية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بما في ذلك ما يتعلق بتخصيص حدود الإقراض للبلدان المقترضة، وتسعير القروض، وإدارة رأس المال والدخل؛ ووظيفة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموازنة في البنك. وتولى في عام 2010 قيادة فريق التمويل الذي نجح في التفاوض مع البلدان أعضاء البنك الدولي البالغ عددها 180 بلداً بشأن الزيادة العامة لرأس المال. وقبل ذلك، كان السيد شودري يشغل منصب المراقب المالي ونائب رئيس البنك لإدارة الموارد الاستراتيجية، وكان مسؤولاً عن سلامة عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية، ودقة إطار الرقابة الداخلية، والقيادة الاستراتيجية في قضايا الإدارة المالية والمساءلة في البلدان المقترضة؛ وتمثيل موقف البنك في قضايا المحاسبة والتدقيق العالمية؛ والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الموازنة في البنك. وقبل انضمام السيد شودري للعمل في البنك الدولي، كان يعمل مع مؤسسة برايس ووتر هاوس في لندن، حيث بدأ في مجال المحاسبة العامة ثم في عمليات الاستشارات الإدارية.

وعمل السيد شودري في عدد من الأجهزة التمثيلية رفيعة المستوى. فكان رئيس اللجنة التسييرية العالمية للمنتدى الدولي لتطوير المحاسبة، وكان عضواً في المجلس الاستشاري للمعايير التابع للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وكان أيضاً عضواً مختصاً بالتدقيق ووضع المعايير ذات الصلة في المجلس الدولي للإشراف على المصلحة العامة.

### تشارلز (تشاك) ماكدونو، ممثل مناوب من البنك الدولي وممثل البنك الدولي (من كانون الأول 2010)

السيد تشاك ماكدونو، من الولايات المتحدة، هو نائب رئيس ومراقب مالي في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ("البنك الدولي"). وهو محاسب عام معتمد لديه خبرة تتجاوز 25 عاماً في مجال الخدمات المالية. ويعتبر تشاك مهندس إطار إعداد التقارير الإدارية المالية بالبنك، وهو إطار يركز على توفير رؤية متماسكة لعمليات البنك من خلال الإفصاحات القانونية (المبادئ المحاسبية المتعارف عليها) والإفصاحات الطوعية. ويدير البنك أصولاً تزيد قيمتها على 500 مليار دولار، وله أعمال تجارية في أكثر من 140 بلداً؛ ويقدم منتجات من بينها قروض ومشتقات وغيرها من الأدوات الاستثمارية، ويجري عمليات تمويل تعتمد على أدوات الدين التقليدية أو المهيكلة.

ويمثل تشاك البنك في المسائل المتعلقة بإعداد التقارير المالية العالمية والمحاسبة والتدقيق الخارجي. وهو عضو حالي في المجلس الاستشاري للمعايير التابع للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وعضو سابق في

مجموعة العمل المعنية بالأدوات المالية. وهو أيضا ممثل رئيسي للبنك في المجموعات الاستشارية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين ومجموعة العمل التابعة لمجلس الإشراف على الصالح العام.

### العضو الذي تعينه حكومة العراق

عادل الحسون، ممثل حكومة العراق (من 2004 حتى 2011)

السيد عادل الحسون، من العراق، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتجارة (1963) وعلى دبلوم دراسات عليا في المحاسبة والتدقيق (1973) من جامعة بغداد. وكان السيد الحسون مديرا عاما ونائبا لرئيس ديوان الرقابة المالية خلال الفترة بين 1973 و1990، وعمل في عام 1991 رئيسا لمؤسسة تسويق النفط الحكومية ، ورئيسا للجنة الخبراء للمناطق الحرة في العراق خلال الفترة بين 1998 و2003. وشارك السيد الحسون في صياغة عدد من القوانين المالية وإعداد نظم محاسبية مهمة، ويمتلك حاليا مكتب تدقيق ومحاسبة في العراق، وهو رئيس مجلس أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، كما يعمل مستشارا ماليا لعدد من المؤسسات الاقتصادية في العراق.

عز الدين البحراني، ممثل مناوب من حكومة العراق (من 2004 حتى 2011)

السيد عز الدين البحراني، من العراق، وقد حصل على بكالوريوس في الاقتصاد والقانون والمحاسبة من جامعة ويلز بالمملكة المتحدة عام 1957، وهو عضو في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز منذ 1962. وشغل مناصب مالية عليا في قطاع النفط في العراق خلال الفترة بين 1963 و1976، وشغل منصب نائب محافظ البنك المركزي العراقي خلال الفترة بين 1976 و1982 وكان مستشارا ماليا لوزير المالية في الفترة بين 1982 و1984، وهو صاحب مكتب محاسبة وتدقيق في العراق.



باء – أمانة المجلس الدولي للمشورة والرقابة

صندوق النقد الدولي

ماري هور، موظفة

الأمم المتحدة

غنج عثمانى، مسؤول إدارة البرامج

البنك الدولي

كارولين هاربر، موظفة أولى لشؤون العمليات

حكومة العراق

غيداء القاضي، لجنة الخبراء الماليين

## المرفق الخامس: الاجتماعات التي عقدها المجلس الدولي للمشورة والرقابة

| التاريخ                | المنظمة المضيفة    | مكان الاجتماع      |
|------------------------|--------------------|--------------------|
| 5 كانون الأول 2003     | الأمم المتحدة      | نيويورك -1         |
| 22 كانون الأول 2003    | البنك الدولي       | واشنطن العاصمة -2  |
| 13-12 شباط 2004        | صندوق النقد الدولي | واشنطن العاصمة -3  |
| 18-17 آذار 2004        | الصندوق العربي     | الكويت -4          |
| 23-22 نيسان 2004       | الأمم المتحدة      | نيويورك -5         |
| 25-24 أيار 2004        | صندوق النقد الدولي | واشنطن العاصمة -6  |
| 22-21 حزيران 2004      | البنك الدولي       | باريس -7           |
| 15-14 تموز 2004        | صندوق النقد الدولي | واشنطن العاصمة -8  |
| 8-7 أيلول 2004         | الصندوق العربي     | الكويت -9          |
| 12-11 تشرين الأول 2004 | الأمم المتحدة      | نيويورك -10        |
| 7-6 كانون الأول 2004   | صندوق النقد الدولي | واشنطن العاصمة -11 |
| 18-17 نيسان 2005       | البنك الدولي       | باريس -12          |
| 5-4 تشرين الأول 2005   | حكومة العراق       | عمان -13           |
| 29-28 كانون الأول 2005 | الأمم المتحدة      | نيويورك -14        |
| 23 كانون الثاني 2006   | البنك الدولي       | باريس -15          |
| 31-30 أيار 2006        | صندوق النقد الدولي | واشنطن العاصمة -16 |
| 18-17 تموز 2006        | الأمم المتحدة      | نيويورك -17        |
| 31-30 تشرين الأول 2006 | البنك الدولي       | باريس -18          |
| 12-11 كانون الأول 2006 | الأمم المتحدة      | نيويورك -19        |
| 3-2 حزيران 2007        | حكومة العراق       | عمان -20           |
| 2-1 تشرين الثاني 2007  | البنك الدولي       | باريس -21          |
| 8 كانون الثاني 2008    | صندوق النقد الدولي | واشنطن العاصمة -22 |
| 13-12 أيار 2008        | الصندوق العربي     | الكويت -23         |
| 21-20 تشرين الأول 2008 | البنك الدولي       | باريس -24          |
| 3-2 نيسان 2009         | حكومة العراق       | عمان -25           |
| 23-22 تموز 2009        | الأمم المتحدة      | فيينا -26          |
| 16 كانون الأول 2009    | صندوق النقد الدولي | واشنطن العاصمة -27 |

| التاريخ                | المنظمة المضيفة    | مكان الانعقاد |
|------------------------|--------------------|---------------|
| 31 كانون الثاني 2010   | حكومة العراق       | عمان -28      |
| 29-28 نيسان 2010       | البنك الدولي       | باريس -29     |
| 15-14 تشرين الأول 2010 | حكومة العراق       | عمان -30      |
| 7-6 كانون الثاني 2011  | الأمم المتحدة      | جنيف -31      |
| 28-27 نيسان 2011       | صندوق النقد الدولي | باريس -32     |
| 30 حزيران 2011         | حكومة العراق       | عمان -33      |

## المرفق السادس: عمليات التدقيق على صندوق تنمية العراق التي أقرها المجلس الدولي للمشورة والرقابة

| تاريخ نشر التقارير <sup>8</sup> | فترة التغطية  | المدقق                  |     |
|---------------------------------|---|-------------------------|-----|
| 14 تموز 2004                    | من 22 أيار حتى 31 كانون الأول 2003                        | KPMG                    | -1  |
| 14 تشرين الأول 2004             | من أول كانون الثاني حتى 28 حزيران 2004                    | KPMG                    | -2  |
| 23 أيار 2005                    | من 29 حزيران حتى 31 كانون الأول 2004                      | KPMG                    | -3  |
| 4 تشرين الثاني 2005             | من أول كانون الثاني حتى 30 حزيران 2005                    | KPMG                    | -4  |
| 19 أيلول 2006                   | من أول تموز حتى 31 كانون الأول 2005                       | إرنست ويونغ             | -5  |
| 18 تموز 2007                    | تدقيق مرحلي للفترة من أول كانون الثاني حتى 30 حزيران 2006 | إرنست ويونغ             | -6  |
| 18 تموز 2007                    | من أول كانون الثاني حتى 31 كانون الأول 2006               | إرنست ويونغ             | -7  |
| 3 تموز 2008                     | تدقيق مرحلي للفترة من أول كانون الثاني حتى 30 حزيران 2007 | إرنست ويونغ             | -8  |
| 3 تموز 2008                     | من أول كانون الثاني حتى 31 كانون الأول 2007               | إرنست ويونغ             | -9  |
| 27 تشرين الأول 2008             | تدقيق مرحلي للفترة من أول كانون الثاني حتى 30 حزيران 2008 | KPMG                    | -10 |
| 31 تموز 2009                    | من أول كانون الثاني حتى 31 كانون الأول 2008               | KPMG                    | -11 |
| 18 تشرين الثاني 2010            | تدقيق مرحلي للفترة من أول كانون الثاني حتى 30 حزيران 2009 | KPMG                    | -12 |
| 18 تشرين الثاني 2010            | من أول كانون ثان حتى 31 كانون الأول 2009                  | KPMG                    | -13 |
| 25 تشرين أول 2010               | تدقيق مرحلي للفترة من أول كانون الثاني حتى 30 حزيران 2010 | برايس ووترهاوس<br>كوبرز | -14 |
| حزيران 2011                     | من أول كانون ثان حتى 31 كانون الأول 2010                  | برايس ووترهاوس<br>كوبرز | -15 |

<sup>8</sup> تتكون تقارير التدقيق على صندوق تنمية العراق من: (1) بيان مدقق بالمتحصلات والمدفوعات النقدية، و(2) خطاب الإدارة عن الضوابط الداخلية، و(3) خطاب الإدارة عن الوزارات المنفقة.

## المرفق السابع: ملخص نتائج التدقيق على صندوق تنمية العراق

كان هناك عدد من نقاط الضعف البارزة اللافتة للانتباه في نظام الإدارة المالية الكلي، وتضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها تقارير التدقيق ما يلي:

- وجود جوانب ضعف في الضوابط المفروضة على عملية استخراج البترول، ومنها عدم وجود منظومة عدادات، مما جعل شركات التدقيق تبدي آراء متحفظة في قوائم المتحصلات والمدفوعات النقدية لصندوق تنمية العراق. وذكر المدققون فروقا غير مبررة تبلغ 13,8 مليون برميل في تحليلهم لإنتاج واستهلاك النفط خلال 2007.
- ضعف الضبط في إدارة الموارد من سلطة الائتلاف المؤقتة والحكومة العراقية، بما في ذلك سوء نظم المحاسبة وحفظ السجلات، وعدم اكتمال الحسابات الخاصة بصندوق تنمية العراق، وسوء مستوى العمليات المحاسبية في معظم الأحيان، وغياب الضوابط المالية كثيرا في إدارة الموارد وحمايتها.
- التفاوت في تطبيق إجراءات التعاقد المتفق عليها، حيث لم يتم الالتزام دائما بإجراءات التعاقد السليمة، وخاصة فيما يتعلق بالعقود مع مصدر واحد.
- عدم كفاية الضوابط التي تضعها الوزارات العراقية المختصة بالإنفاق، بما في ذلك التأخر في القيد، ورفع التقارير، والتسوية والمتابعة بخصوص إنفاق الوزارات العراقية، وغياب إجراءات التسوية، وعدم استيفاء السجلات المحاسبية، وعدم كفاية سجلات الرواتب، والخروج عن إجراءات عقد المناقصات، ووجود نقص أو عيوب في التوثيق المساند للتعاقدات.
- عدم إيداع إيرادات مبيعات صادرات المنتجات النفطية في الحسابات المناسبة مخالفة لقرار مجلس الأمن الدولي 1483.
- ضعف الرقابة على العقود من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة فيما يتعلق بالمدفوعات نيابة عن الوزارات العراقية وعدم استيفاء السجلات التي تحتفظ بها الهيئات الأمريكية، بما في ذلك المبالغ المنصرفة التي لم تسجل في الموازنة العراقية وعدم التأكد من الالتزامات التعاقدية المتبقية التي أبرمتها سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة.

• أشارت تقارير المدققين على وجه الخصوص إلى أن نظم الضبط الكلية بصندوق تنمية العراق غير فعالة، وذلك نتيجة عوامل من بينها: (1) غياب السياسات والإجراءات المكتوبة والترتيبات الحكومية الكافية، و(2) التركيز على ضوابط المعاملات اليومية الأساسية بدلا من إيجاد بيئة عامة تساعد على الضبط، و(3) وجود موظفين لم يتلقوا تدريباً كافياً للتعامل مع نوعية معاملات صندوق تنمية العراق وما تتطلبه من تعقيد، و(4) عدم فعالية عملية التدقيق الداخلي في صندوق تنمية العراق.

## المرفق الثامن: العقود مع مصدر واحد - موجز العناية الواجبة الذي أعده المجلس

### الدولي للمشورة والرقابة

1- في أواخر عام 2004، تسلم المجلس الدولي للمشورة والرقابة نسخاً منقحة لستة تقارير تدقيق من هيئة تدقيق العقود التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بخصوص العقود مع مصدر واحد، بعد طلبات متكررة وفترات تأخر. وعلم المجلس الدولي أن هيئة تدقيق العقود قد نقحت أجزاء من التقارير لضمان حماية المعلومات الحصرية، مما أدى إلى صعوبة عمليتي المراجعة والتحليل. وتقارير هيئة تدقيق العقود، التي تغطي ستة أوامر تكليف بقيمة إجمالية 1,5 مليار دولار أمريكي، تلقي الضوء على العديد من أوجه القصور والتي تشمل عدم استكمال التقييمات الفنية المطلوبة، والتكاليف غير المدعومة بمستندات، والتكاليف المبالغ فيها. ونشرت لاحقاً تقارير التدقيق غير المنقحة الخاصة بهيئة تدقيق العقود والتي تغطي العقود مع مصدر واحد للاطلاع العام. وتشير هذه التقارير إلى تكاليف باهظة ومبالغ تثير التساؤلات تزيد على 200 مليون دولار أمريكي صدرت بشأنها فواتير بموجب عقود مع مصدر واحد.

2- واستجابة لطلب المجلس الدولي للمشورة والرقابة، رأت الحكومة الأمريكية، بعد فترات تأخر طويلة، التكاليف بإجراء عمليات تدقيق خاصة لعقود المصدر الواحد الممولة من صندوق تنمية العراق. وقرر المجلس الدولي للمشورة والرقابة تكليف مدقق خاص لتحديد نطاق العقود مع مصدر واحد. ووافق المجلس الدولي على اقتراح من الجانب الأمريكي بأن تقوم حكومة الولايات المتحدة بالتكليف بإجراء تدقيق خاص على العقود مع مصدر واحد، حيث تغطي عمليات التدقيق الخاصة فترة مسؤولية سلطة الائتلاف المؤقتة عن صندوق تنمية العراق. وشملت اختصاصات المدقق الخاص التي وافق عليها المجلس الدولي للمشورة والرقابة ما يلي: (1) تحديد نطاق العقود مع مصدر واحد التي تستخدم موارد صندوق تنمية العراق، (2) تلخيص نتائج عمليات التدقيق التي أجرتها بالفعل هيئات تدقيق مختلفة في الحكومة الأمريكية، (3) تحديد ما إذا كان أي من هذه العقود لم يخضع للتدقيق من قبل.

3- ووقع اختيار الحكومة الأمريكية على شركة KPMG LLP للاضطلاع بعمليات التدقيق الخاصة على عقود المصدر الواحد الممولة من صندوق تنمية العراق. وأفادت شركة KPMG في وقت لاحق باحتمال نشأة تضارب في المصالح فيما يخص تدقيق عقد مع مصدر واحد مُنح لشركة "كيلوغ براون أند روت" (KBR)، بسبب علاقة العمل القائمة بين شركة KPMG وشركة هالبرتون، الشركة الأم لشركة كيلوغ براون أند روت، وتحت بالتالي عن تدقيق حسابات عقد شركة كيلوغ براون أند روت. وفي ضوء ذلك، طلبت الحكومة الأمريكية مساعدة مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق للقيام بإجراءات التدقيق الخاص فيما يتعلق بالعقد مع المصدر الواحد الممنوح لشركة كيلوغ براون أند روت. وأعرب المجلس الدولي

عن أسفه لتتحي شركة KPMG عن القيام بالجزء الخاص بتدقيق العقد مع شركة كيلوغ براون أند روت، بعد منحها عقد التدقيق. وأعرب المجلس الدولي للمشورة والرقابة عن أسفه أيضا لأن حكومة الولايات المتحدة أبلغته في وقت متأخر جدا بتتحي شركة KPMG وتكليف مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق بتدقيق عقد المصدر الواحد المتعلق بشركة كيلوغ براون أند روت، دون استشارته في ذلك الأمر.

4- ومن بين عقود المصدر الواحد البالغ عددها 24 عقدا (بقيمة 1,963 مليار دولار)، تولت شركة KPMG تدقيق 23 عقدا (بقيمة 0,563 مليار دولار)، بينما تولى مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق تدقيق عقد واحد (بقيمة 1,4 مليار دولار). وكشف تدقيق شركة KPMG عن وجود استثناءات في عدد من الحالات تشمل: (1) عدم كفاية الوثائق التي تبرر التعاقد على أساس غير تنافسي، و(2) الافتقار إلى مستندات داعمة لتوفير الخدمات أو استلام السلع، و(3) تفاوت المبالغ التي صدرت بها فواتير. ويقدم الإطار 2 ملخصا للتعاقدات مع المصدر الواحد وعمليات التدقيق الخاصة التي أجريت.

5- وكشف تقرير مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق أن: "التعاقدات الممنوحة على أسس غير تنافسية ... لشركة كيلوغ براون أند روت كان لها مبررات سليمة" في إطار إجراءات التعاقد القائمة في الولايات المتحدة. وكان التعاقد بسعر التكلفة مع هامش ربح ثابت، غير محدد التسليم وغير محدد المدة. ووفقا لمكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق، فإن تحديد تكاليف عادلة ومعقولة لهذه العقود يكون عن طريق "التحديد القاطع" لكل أمر تكليف على حده. واستخدمت ستة أوامر تكليف موارد صندوق التنمية للعراق. وقد تم "التحديد القاطع" لأحد أوامر التكاليف المذكورة وأُقر بأن التكاليف عادلة ومعقولة. أما أوامر التكاليف الخمسة الأخرى فلم تكن حُدِّت آنذاك على نحو قاطع، بينما كان العمل لا يزال جاريا لإثبات النفقات البالغة 208 مليون دولار والتي كانت موضع تساؤل هيئة تدقيق العقود التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.

6- وأشار المجلس الدولي أيضا إلى نتيجة رئيسية في تقرير التدقيق تفيد بما يلي: (1) العروض التي قدمها المتعاقد لم تكن ملائمة كأساس للتفاوض بشأن التوصل إلى سعر عادل ومعقول، و(2) البيانات الداعمة لتكاليف التعاقد من الباطن لم تكن كافية دائما، و(3) العروض لم تكن معدة في كل الجوانب بما يتماشى مع معايير محاسبة التكاليف المعمول بها ومع الأحكام الملائمة في اللوائح الأمريكية.

7- وعلم المجلس الدولي للمشورة والرقابة أيضا أن مبلغ 1,2 مليار دولار من إجمالي مبلغ 1,4 مليار دولار المجنب لعقد شركة كيلوغ براون أند روت قد تم صرفه بالفعل من صندوق تنمية العراق. ونظرا للمبالغ التي تنطوي عليها هذه العملية وطول المدة الزمنية التي استغرقتها، أوصى المجلس الدولي بأن تسعى الحكومة الأمريكية للتوصل إلى تسوية مع الحكومة العراقية بشأن استخدام موارد صندوق تنمية العراق والذي



ربما يتعارض مع قرار مجلس الأمن 1483، وأن يتم على وجه السرعة استرداد المبالغ المنصرفة للمتعاقدين والتي لم يتسن إثبات استنادها إلى أساس عادل. وأجري تدقيق خاص لجميع عقود المصدر الواحد التي تتجاوز قيمتها 5 مليون دولار والممنوحة من سلطة الائتلاف المؤقتة.

8- وطلب المجلس الدولي للمشورة والرقابة التحقق على نحو مستقل من التسوية الشاملة لأوامر التكلفة الستة الممولة من صندوق تنمية العراق بموجب عقد شركة كيلوغ براون أند روت المبرم بين الحكومة الأمريكية والشركة في 22 كانون الأول 2005، وكذلك مراجعة بقية العقود مع مصدر واحد لتحديد ما إذا كانت هناك تكاليف زائدة يمكن إعادة التفاوض بخصوصها. غير أن التقدم في تنفيذ عمليات التدقيق الخاص المذكورة كان بطيئاً.

9- وتسلم المجلس الدولي للمشورة والرقابة تقارير التدقيق الخاص لمتابعة العقود مع مصدر واحد الممولة من موارد صندوق تنمية العراق وناقشها في اجتماعه المنعقد في تشرين الأول 2006. وقدمت شركتا التدقيق الخارجيتين، "كراوي تشيزيك" (Crowe Chizek) و KPMG، تقارير عن النتائج التي توصلت إليها من خلال التدقيق الخاص لمتابعة العقود مع مصدر واحد. وأشارت شركة KPMG إلى عدم التوصل إلى مبرر لمبالغ إجمالية وقدرها 22,4 مليون دولار تتعلق بما يلي: (1) عدم وجود دليل على استلام بضائع، و(2) مدفوعات غير مطابقة، و(3) عدم اتخاذ إجراءات تصحيحية لبعض الاستثناءات التي سبق الإبلاغ عنها.

10- وجاء في تقرير شركة كراوي تشيزيك أن الشركة ترى أن التسويات بين شركة كيلوغ براون أند روت وسلاح المهندسين في الجيش الأمريكي كانت معقولة من وجهة نظرها. واستعرض مدقق الشركة نتائج تقارير التدقيق السابقة لهيئة تدقيق العقود التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، ووجد أن النتائج التي توصلت إليها الهيئة كانت مدعومة بالأعمال المحاسبية الأساسية وسجلات التدقيق. وتقدم النتائج أيضاً معلومات إضافية حول تكاليف النقل التي تكبدتها شركة كيلوغ براون أند روت لتوفير إمدادات الوقود الإنسانية في العراق في الفترة من أيار 2003 وحتى آذار 2004. وكانت هذه التكاليف باهظة، حتى وصلت في بعض الأحيان إلى 86% من إجمالي تكاليف العقود.

11 - تفويض المجلس الدولي للمشورة والرقابة صلاحية التدقيق الخاص على العقود مع مصدر واحد كما يلي:

| تاريخ التقارير       | فترة التغطية   | المدقق                                     |   |
|----------------------|--|--|---|
| 30 أيلول 2005        | تنفيذ الاجراءات المتفق عليها والتي أقرها المجلس الدولي للمشورة والرقابة بخصوص 23 عقدا منحتها سلطة الائتلاف المؤقتة على أسس غير تنافسية، والممولة من صندوق تنمية العراق (وهي التعاقدات غير الممنوحة لشركة كيلوغ براون أند روت ) | KPMG                                       | • |
| 30 أيلول 2005        | تنفيذ الإجراءات المتفق عليها والتي أقرها المجلس الدولي للمشورة والرقابة بخصوص إجراءات العقد الذي منحه سلطة الائتلاف المؤقتة على أسس غير تنافسية لشركة كيلوغ براون أند روت والممول من صندوق تنمية العراق                        | مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق | • |
| 10 تشرين الثاني 2006 | تحليل متابعة 23 أمر تعاقد ممنوح على أسس غير تنافسية وممولة من صندوق تنمية العراق   | KPMG                                       | • |
| 16 تشرين الثاني 2006 | الاجراءات المتفق عليها فيما يخص التسوية بين سلاح المهندسين في الجيش الأمريكي وشركة كيلوغ براون أند روت وذات الصلة بفرقة العمل المعنية بمشروع إعادة بناء صناعة النفط العراقية   | كراوي تشيزيك                               | • |

12 - يلخص الإطار 1 الاجراءات المتفق عليها إلى جانب نتائج التدقيق الخاص الذي تم تحت إشراف المجلس الدولي للمشورة والرقابة.

| <b>الإطار 1 – التدقيق الخاص للعقود مع مصدر واحد باستخدام موارد صندوق تنمية العراق</b>  |   |
|--|---|
| <p><b>عقد إعادة بناء صناعة النفط العراقية مع شركة كيلوغ براون أند روت</b></p> <p>عقد واحد يتكون من عشرة أوامر تكليف، من بينها ستة أوامر ممولة من موارد صندوق تنمية العراق ونتج عنه إجمالي مدفوعات من صندوق تنمية العراق يصل إلى 1,5 مليار دولار</p>  | <p><b>23 إجراء تعاقداً آخر</b></p> <p>15 عقد (بمجموع 23 أمر تعاقداً) بإجمالي قيمة 0,563 مليار دولار أمريكي مع ممولين مختلفين</p>  |
| <b>التدقيق الخاص لعام 2005</b>   |   |
| <p><b>إجراءات التدقيق:</b> تحديد نطاق العقود مع مصدر واحد التي تستخدم موارد صندوق تنمية العراق، وتلخيص نتائج عمليات التدقيق التي أجرتها بالفعل هيئات تدقيق في الحكومة الأمريكية، وتحديد إذا ما كان أي من هذه العقود لم يخضع للتدقيق من قبل.</p>  |   |
| <p>نتائج مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق: كانت هناك تساؤلات قائما أثارها هيئة تدقيق العقود التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية تساؤلات حول مبلغ 208 مليون دولار. ولم تكن العروض التي قدمتها شركة كيلوغ براون أند روت مقبولة كأساس للتفاوض حول سعر عادل ومعقول ولم تكن دائماً تتماشى مع المعايير المعمول بها، كما لم تكن البيانات الداعمة لتكاليف التعاقدات من الباطن دائماً كافية</p> | <p>نتائج <i>KPMG</i>: هناك استثناءات في عدد من الحالات تشمل عدم كفاية الوثائق التي تبرر التعاقدات الممنوحة على أسس غير تنافسية، وعدم وجود مستندات داعمة لتقديم الخدمات أو استلام البضائع، وجود تفاوت في مبالغ الفواتير</p>  |
| <b>متابعة التدقيق الخاص لعام 2006</b>  |   |
| <p><b>إجراءات التدقيق:</b> مراجعة التسوية مع شركة كيلوغ براون أند روت، والعمل الذي سبق وأنجزته هيئة تدقيق العقود التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية. وتأكيد الوجود الفعلي للبضائع المستلمة بموجب أمر تكليف رقم 6.</p>   | <p><b>إجراءات التدقيق:</b> تقييم مدى كفاية عملية التسوية ومقارنة العقود الممنوحة على أسس غير تنافسية الممولة من الولايات المتحدة وصندوق تنمية العراق. والتأكد من الوجود الفعلي للبضائع المستلمة، وتحديد الإجراءات التصحيحية للاستثناءات التي سبق الإبلاغ عنها</p> |
| <p>نتائج شركة <i>كراوي تشيزيك</i>: كانت التسويات بين شركة كيلوغ براون أند روت وسلاح المهندسين في الجيش الأمريكي معقولة وكانت النتائج التي توصلت إليها هيئة تدقيق العقود التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية مدعومة بسجلات أساسية. وتوافرت معلومات إضافية بخصوص تكاليف النقل الباهظة لتوفير إمدادات الوقود الإنسانية في العراق في عامي 2003 و 2004</p>  | <p>نتائج <i>KPMG</i>: وصل إجمالي المبالغ غير المبررة إلى 22,4 مليون دولار أمريكي نظرا لعدم وجود دليل على استلام البضائع، وعدم مطابقة المدفوعات وعدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية إزاء الاستثناءات السابقة</p>  |

## المرفق التاسع: النظام الداخلي للجنة الخبراء الماليين

صلاحيات لجنة الخبراء الماليين المؤلفة بموجب قرار مجلس الوزراء العراقي رقم 2127 المؤرخ في 22 تشرين الأول 2006

أولاً - مقدمة

ثانياً - أهداف لجنة الخبراء الماليين

ثالثاً - أعضاء اللجنة

رابعاً - التصويت في لجنة الخبراء الماليين

خامساً - مسؤوليات اللجنة

سادساً - صلاحيات اللجنة

سابعاً - التنظيمات الإدارية للجنة

أولاً - مقدمة:

أصدر مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة عدداً من القرارات المتلاحقة ابتداءً بالقرار (1483) لسنة 2003 وأخرها القرار (1723) لسنة 2006. وتضمنت هذه القرارات تأليف واستمرار المجلس الدولي للمشورة والرقابة للقيام بمهام الرقابة على التدفقات النقدية لإيرادات العراق النفطية وكذلك على صندوق تنمية العراق. وتنتهي ولاية المجلس الدولي للمشورة والرقابة في 31 كانون الأول 2007، واستناداً إلى توصية من المجلس الدولي للمشورة والرقابة إلى دولة رئيس وزراء العراق، مدعمة بتأييد من وزير المالية ورئيس ديوان الرقابة المالية ومجلس الوزراء، فقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 19 تشرين الأول 2006 على تأسيس لجنة باسم لجنة الخبراء الماليين للقيام بنفس المهام التي يقوم بها المجلس الدولي للمشورة والرقابة بعد انتهاء عمله.

## ثانيا - أهداف لجنة الخبراء الماليين

تأمين رقابة فعالة على إيرادات النفط واستلامها وصرفها بشفافية وبطريقة عادلة من خلال موازنة الدولة، وضمان سلامة اجراءات التدقيق وأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإيرادات النفط.

## ثالثا - أعضاء اللجنة

3-1 إن اللجنة مستقلة عن الجهات الإدارية والرقابية ويرأسها رئيس ديوان الرقابة المالية - إضافة إلى منصبه - إلى جانب عضوين مستقلين ممن يتوافر فيهم مستوى تقني عالي وكفاءة مهنية متميزة في المحاسبة والتدقيق ويعينهما مجلس الوزراء بناء على ترشيح مشترك من وزير المالية ورئيس ديوان الرقابة المالية. ويخول لرئيس لجنة الخبراء الماليين اختيار خبيرين ماليين للمشاركة في أعمال لجنة الخبراء الماليين ومناقشتاتها ممن تتوافر فيهم نفس الشروط الواجب توافرها في أعضاء اللجنة من حيث التأهيل العلمي والكفاءة المهنية دون أن يكون لهما حق التصويت في اجتماعات اللجنة.

3-2 إن مدة عضوية اللجنة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط.

## رابعا - التصويت في لجنة الخبراء الماليين

4-1 تعقد اللجنة اجتماعات دورية وفقا لمقتضيات العمل وبدعوة من رئيسها على ألا تتجاوز الفترة بين اجتماعين مدة شهرين كحد أقصى.

4-2 يكتمل النصاب القانوني بحضور عضوين ويكون التصويت فيها على أساس توافق الآراء وفي حالة تساوي الأصوات ترجح الكفة التي يصوت فيها رئيس اللجنة.

4-3 يجوز للجنة استضافة آخرين لحضور اجتماعاتها ممن لهم علاقة بأعمالها وحسبما يترأيه رئيس اللجنة.

4-4 يحضر اجتماعات اللجنة الخبيران الماليان المعينان بموجب الفقرة (1) من ثالثا أعلاه وليس لهما حق التصويت.

## خامسا - مسؤوليات لجنة الخبراء الماليين

اللجنة مسؤولة مباشرة أمام مجلس الوزراء عن القيام بالمهام التالية وتقوم برفع تقاريرها الى المجلس:

5-1 الموافقة على تعيين المدققين الخارجيين المستقلين لتدقيق التدفقات النقدية للإيرادات النفطية.

2-5 استلام وتقييم تقارير التدقيق من المدققين الخارجيين المستقلين بخصوص إيرادات النفط المستلمة وتمويل نفقات الوزارات المختلفة من خلال الموازنة العامة وكذلك استلام تقارير ديوان الرقابة المالية بخصوص صرف إيرادات النفط من جانب الوزارات المختلفة وتقديم تقاريرها المتضمنة تقييماً لنتائج التدقيق إلى مجلس الوزراء والجهات الأخرى ذات العلاقة بمواضيع التدقيق وحسبما تراه لجنة الخبراء الماليين مناسباً لأعمالها.

3-5 متابعة سلامة تطبيق نظم المعلومات وإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بإيرادات النفط.

4-5 الإفصاح للجمهور وبشفافية كاملة عن البيانات الخاصة بالتدفقات النقدية لإيرادات النفط وتقارير كل من المدققين الخارجيين وديوان الرقابة المالية حال استلامها وبتوقيعات مناسبة.

5-5 يجوز أن تبادر اللجنة، عندما ترى ذلك ضرورياً، بطلب إجراءات تدقيق خاصة متعلقة بمسؤولياتها وبعد التشاور مع وزير المالية بصددها.

6-5 تحدد اللجنة أهداف ونطاق أعمال المدققين وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

7-5 مراجعة فعالية الضوابط الداخلية في تحقيق الالتزام بالقوانين، والقرارات والتوصيات المتعلقة بحساب متحصلات النفط ومتابعة حالات عدم الامتثال.

8-5 اتخاذ أي تدابير أخرى مناسبة لتحقيق أهداف اللجنة.

### سادساً - صلاحيات لجنة الخبراء الماليين

1-6 يحق للجنة أن تراجع السجلات المالية المشمولة في عمليات التدقيق التي تشرف عليها ضمن مسؤولياتها. كما يخول للجنة الاتصال بالموظفين ذوي الصلة بمسؤولياتها بما في ذلك المدققين الخارجيين ومدققي ديوان الرقابة المالية وبعض الموظفين الآخرين الخاضعة أعمالهم للتدقيق قدر تعلق الأمر بمسؤوليات لجنة الخبراء الماليين. وتضع اللجنة إجراءات العمل اللازمة لتحقيق هذا الهدف وضمان التزام جميع الأطراف المعنية بالحفاظ على سرية المعلومات.

2-6 يُخَوَّل رئيس اللجنة سلطة الإنفاق ضمن الموازنة الخاصة التي توافق عليها اللجنة وتموّل من الموازنة العامة للدولة لتغطية كافة نشاطات اللجنة بما في ذلك رواتب الأعضاء والخبراء الماليين والسكرتارية والمصاريف الإدارية الأخرى وأتعاب التدقيق للمدققين الخارجيين المعيّنين من اللجنة وكذلك الأتعاب المهنية لأعمال التدقيق الخاصة التي تقرر اللجنة القيام بها.

3-6 يجوز لرئيس اللجنة إصدار تعليمات محاسبية تنظم إنفاق الاعتمادات المرصودة في الموازنة الخاصة باللجنة.

4-6 يجوز لرئيس اللجنة تخويل جزء من صلاحياته المالية إلى أعضاء آخرين في اللجنة أو العاملين فيها.

### سابعاً - التنظيمات الإدارية للجنة

1-7 تؤسس سكرتارية خاصة باللجنة لتقديم الدعم اللوجستي بما في ذلك الاحتفاظ بمحاضر الاجتماعات وحفظ الوثائق والاتصال بالأعضاء والخبراء والأطراف الأخرى المعنية بعمل اللجنة.

2-7 يعين شخص مناسب كمحاسب للجنة ومن ضمن مهامه تقديم تقرير شهري عن مصروفات اللجنة إلى رئيسها.

3-7 يجب توثيق كافة مصروفات اللجنة بصورة سليمة، كما أنها تخضع لتدقيق لجنة خاصة من ديوان الرقابة المالية.

4-7 يقوم رئيس اللجنة برفع تقرير مالي سنوي إلى مجلس الوزراء يتضمن تفاصيل مصروفات اللجنة خلال السنة وذلك للاطلاع وللحصول على موافقة المجلس بشأن نشر التقارير المالية.

## المرفق العاشر: ملخص المتابعة العراقية لتوصيات المجلس الدولي للمشورة والرقابة والمدققين حتى نهاية حزيران 2011<sup>9</sup>

1- قدمت الحكومة العراقية المؤقتة قبل فترة تقريراً موجزاً للمجلس الدولي للمشورة والرقابة حول التقدم المحرز في تطبيق نظام الضوابط وحول الوزارات المنفقة:

- شكّلت لجنة لمتابعة التوصيات وتقديم تقارير رسمية حول التقدم في تنفيذها إلى المجلس الدولي للمشورة والرقابة.
- صدر مرسوم يمكن ديوان الرقابة المالية والمدققين الخارجيين من الاتصال بجميع الوزارات وحكومات الأقاليم.
- أنشأت وزارة المالية وحدة خاصة لتسهيل نقل المحفوظات من سلطة الائتلاف المؤقتة.
- بدأ ديوان الرقابة المالية التنسيق مع المفتش العام في كل وزارة.
- أسس مجلس للمعايير يرأسه ديوان الرقابة المالية.

2- وقدمت الحكومة العراقية وديوان الرقابة المالية تحديثات منتظمة حول التقدم في معالجة نقاط الضعف في ضوابط صندوق تنمية العراق والوزارات المنفقة:

- اتخذت خطوات لتعزيز الضوابط في وزارة النفط والوزارات المنفقة؛ ولتبني القواعد والتنظيمات الخاصة بالمبالغ المنصرفة من الأموال المخصصة؛ وتدريب العاملين في القطاع المالي.
- أصدرت حكومة العراق قانون الإدارة المالية الذي حدد إطاراً شاملاً للسياسة المالية وسياسة الموازنة يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية عن طريق وضع عملية مهيكلية لتشكيل الموازنة الاتحادية وعدد من شروط الإبلاغ التي تهدف إلى رفع مستوى المساءلة والشفافية في عملية إعداد الموازنة.<sup>10</sup>

<sup>9</sup> تولت كل من لجنة الخبراء الماليين والحكومة العراقية وديوان الرقابة المالية عملية المتابعة من الجانب العراقي.

<sup>10</sup> على الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون اقتسام الإيرادات سوف يلغي فعلياً بعض أحكام قانون الإدارة المالية، مما يعقد الإدارة المالية العامة وقد يقلل من مستوى الشفافية.



- كذلك يتضمن قانون الإدارة المالية مواد خاصة بالمساءلة والإشراف على أعمال التدقيق، تشمل نشر التقارير المالية عن إيرادات النفط.
  - أنشئت إدارة ضمن ديوان الرقابة المالية لمتابعة جميع تقارير التدقيق وتفصي الحقائق بما فيها تقارير التدقيق الذي أجري بتكليف من المجلس الدولي للمشورة والرقابة.
  - أنشئت مديرية متخصصة داخل كل وزارة يرأسها مفتش عام تحت الإشراف المباشر للوزير، لتتولى تدقيق الأموال العامة التي تديرها الوزارة والإشراف عليها.
  - حدد الدستور المؤسسات التي ستكون مسؤولة عن تدقيق الأموال العامة والإشراف عليها. وهذه المؤسسات هي ديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة وتتبعان مجلس النواب العراقي مباشرة.
  - أسست وزارة المالية قسم إدارة النقد، ليعمل جنباً إلى جنب مع دائرة المحاسبة لحفظ التقارير المحاسبية الخاصة بصندوق تنمية العراق، ومراقبة حركة الأموال وتسوية الحسابات المماثلة.
  - اتخذت خطوات لتعزيز الضوابط في وزارة النفط، وتشمل: (1) تركيب نظام حوسبي متكامل، و(2) التحقق من واردات المنتجات النفطية والتصديق عليها، و(3) استكمال دراسات جدوى عن عدادات قياس النفط؛ و(4) الدعوة إلى تقديم عطاءات على نظام شامل لعدادات قياس النفط.
  - اتخذت إجراءات لتدعيم الضوابط في الوزارات المنفقة، وتشمل: (1) تحديد جدول زمني لتنفيذ نظام معلومات شامل خاص بالإدارة المالية بحلول عام 2007؛ و(2) تنفيذ الاجراءات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات والمشتريات وذلك بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية؛ و(3) تحديد جدول زمني لتدقيق جميع العقود المبرمة في عامي 2003 و 2004؛ و(4) إنشاء لجنة النزاهة لبحث المخالفات والاستغلال المالي.
- 3- واتخذت تدابير للرقابة على المبالغ المنصرفة من صندوق تنمية العراق، وتشمل هذه التدابير إقفال الحسابات الجارية في الوزارات المختلفة، ووضع إجراء لا تحول بموجبه الأموال المخصصة للوزارات وإنما تحدد المبالغ التي تُصرف للوزارات بناء على تقدير الاحتياجات الشهرية. وفي نيسان 2005، أشار رئيس ديوان الرقابة المالية إلى أن توافر القدرة على إدارة العقود في كل وزارة كان موضع اعتبار وأن ديوان الرقابة المالية خطط لتوسيع نطاق تغطية التدقيق في مؤسسة تسويق النفط العراقية لمعالجة محدودية نطاق التدقيق. وأطلع ديوان الرقابة المالية المجلس الدولي للمشورة والرقابة على نيته تقديم تقرير إلى مجلس الوزراء بخصوص اجراءات الرقابة التي يمكن أن تساعد في معالجة مشكلة التهريب.

4- وتلقى المجلس الدولي للمشورة والرقابة تقرير إحاطة مفيد في أيار 2006 من رئيس ديوان الرقابة المالية حول التقدم نحو تعزيز قدرات ديوان الرقابة المالية في العراق، وكذلك ملخصا للنتائج الرئيسية لعمليات التدقيق الأخيرة التي تؤثر في عمل المجلس الدولي للمشورة والرقابة والموقف المالي لصندوق تنمية العراق، وتشمل عمليات التدقيق ذات الصلة والمتعلقة باستخراج النفط ومبيعاته. قدم والممثل العراقي ورئيس ديوان الرقابة المالية مخططا تمهيديا (مختصرا) حول دورات التدريب والتنمية التي عقدت بهدف دعم ديوان الرقابة المالية. ونظمت هذه الدورات بمساعدة منظمات دولية وهيئات التدقيق المحلية. ورفع ديوان الرقابة المالية طاقته البشرية (لتصل إلى نحو ألفي موظف) ونظم حلقات نقاش حول معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. ووسع ديوان الرقابة المالية نطاق تغطيته لتدقيق العقود بحيث يتم التدقيق إما قبل الاتفاق أو كجزء من عمليات التدقيق اللاحقة، كما أعاد ديوان الرقابة المالية تفعيل مجلس معايير التدقيق والمحاسبة. ويدعم المجلس الدولي للمشورة والرقابة المبادرات الدولية لبناء القدرات التي يتبناها ديوان الرقابة المالية في الوقت الحالي.

5- وفي حزيران 2007، أبلغ الممثل العراقي المجلس الدولي للمشورة والرقابة بإحراز مزيد من التقدم فيما يخص التوصيات السابقة، حيث أنشئت لجنة تتكون من ممثلين من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ووزارة النفط ومؤسسة تسويق النفط الحكومية، لتوجيه خطابات إدارة التدقيق الخارجي بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية. ورحب المجلس الدولي للمشورة والرقابة بالمبادرة بمتابعة التوصيات العديدة وبالتزام مجلس الوزراء بمساعدة الوزراء عن تعزيز الضوابط الداخلية.

6- وقدم ممثلو الحكومة العراقية وديوان الرقابة المالية في أيار وتشيرين الأول 2008 تقارير حول الاجراءات التي اتخذت لمتابعة توصيات التدقيق التي لم تُنفذ بعد. فأشار المجلس الدولي للمشورة والرقابة إلى إحراز بعض التقدم، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء استمرار البطء في تنفيذ التوصيات السابقة وفي تعزيز نظم الرقابة الداخلية. وعلم المجلس الدولي للمشورة والرقابة بالخطوات المتخذة لمعالجة مسألة القياس النفطي وعبر عن قلقه إزاء عدم التشغيل الكامل لعدادات قياس النفط التي تم تركيبها، كما لاحظ انخفاض معدلات تنفيذ التوصيات السابقة، خاصة في الوزارات المنفقة حيث تم تنفيذ أقل من 27% فقط من التوصيات. وحث المجلس الدولي للمشورة والرقابة ديوان الرقابة المالية، بالتعاون مع لجنة الخبراء الماليين، على تنسيق خطة ملموسة لحكومة العراق وتوخي الفعالية في مراقبتها واستمرار متابعتها، على أن تهدف الخطة إلى رصد نقاط الضعف في الضوابط ومعالجتها في الوقت المناسب، وبناء القدرات الضرورية للاضطلاع بهذه المسؤوليات في مختلف أقسام الحكومة ووزاراتها.

7- وأدت لجنة الخبراء الماليين دورا إشرافيا متزايد الأهمية، خاصة في ضوء عدم قدرة المجلس الدولي للمشورة والرقابة على إنشاء أمانة له في بغداد. وشاركت لجنة الخبراء الماليين مشاركة فعالة في

مراقبة المجلس الدولي للمشورة والرقابة لضوابط إيرادات تصدير النفط العراقي، واستغلال هذا الإيرادات في الوزارات المنفقة، وتركيب عدادات قياس النفط. وأدى عمل لجنة الخبراء الماليين إلى جعل الوزارات مساءلة عن متابعة توصيات التدقيق وتنفيذها وتعزيز إطار الضوابط.

8- وأفادت لجنة الخبراء الماليين المجلس الدولي للمشورة والرقابة في 2010 بأنها واصلت عملها مع وزارة النفط والشركات ذات الصلة في متابعة تركيب عدادات القياس النفطية بما في ذلك خطة قياس النفط. وفي تموز 2010، أشارت لجنة الخبراء الماليين أثناء متابعتها إلى أن بعض العدادات لم تكن تعمل، وإلى طلب البعض الآخر، بينما كان يتم تركيب عدادات أخرى لقياس أحجام الصهاريج. إلا أن لجنة الخبراء الماليين أشارت إلى أن بعض الشركات لم يكن لديها عدادات لمراقبة استلام واستخدام النفط. واستمرت لجنة الخبراء الماليين بالتعاون مع وزارة النفط في متابعة تنفيذ نظام القياس بمعدل ربع سنوي. وقدمت الوزارة للجنة الخبراء الماليين تحديثات ربع سنوية حول التقدم في تنفيذ خطة قياس النفط. وتلقت لجنة الخبراء الماليين من وزارة النفط التقارير الشهرية عن إنتاج النفط الخام ونشرت اللجنة هذه التقارير في موقعها على شبكة الإنترنت.

9- ومنذ عام 2009، ساعدت لجنة الخبراء الماليين على تعجيل وتيرة تنفيذ توصيات المجلس الدولي للمشورة والرقابة والمدققين. فلاحظ المجلس الدولي للمشورة والرقابة انخفاضاً ملحوظاً في تكرار التوصيات. ونفذت لجنة الخبراء الماليين، بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية، المتابعة المفصلة والتحقق من التوصيات المدرجة بها في تقارير التدقيق المستقلة التي صدر تكليف بها من المجلس الدولي للمشورة والرقابة. وكنتيجة لذلك، نفذت العديد من التوصيات وتمت متابعة التوصيات المعلقة عن كئيب. وأبلغت لجنة الخبراء الماليين المجلس الدولي للمشورة والرقابة في نيسان 2011 فيما يتعلق بالتقدم في تنفيذ ملاحظات التدقيق في عامي 2007 و2008 أنه تم تنفيذ 77% من الملاحظات، و20% كانت في طور التنفيذ، و3% لم تنفذ بعد.

10- واستمرت لجنة الخبراء الماليين في نشر نتائج عملها في موقعها على شبكة الإنترنت باللغتين الإنجليزية والعربية. وظلت لجنة الخبراء الماليين تخطر المجلس الدولي للمشورة والرقابة بالمادة التي كانت تنشرها في موقعها على الإنترنت، مثل محاضرات الاجتماعات والمراسلات المهمة والتقارير نصف الشهرية التي يصدرها المجلس الدولي للمشورة والرقابة، والإحاطة ربع السنوية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تعزيز الضوابط المالية والإدارية والتقارير ربع السنوية التي قدمتها الحكومة العراقية لمجلس الأمن في عام 2010. واستمرت لجنة الخبراء الماليين بالتعاون مع وزارة المالية في متابعة التقاعس عن تقديم تقارير التدفقات النقدية الخاصة بصندوق تنمية العراق. وأشارت لجنة الخبراء الماليين إلى أن

تفجيرات وزارة المالية في آب ومنتصف كانون الأول عام 2009 أخرت إعداد الملخصات الشهرية للتدفقات النقدية الواردة إلى صندوق تنمية العراق والصادرة منه ونشرها.

11- وأكد قرار مجلس الأمن 1905 على الحاجة للانتقال في عام 2011 إلى ترتيبات لاحقة لصندوق تنمية العراق. وطبقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن 1905، فإن حكومة العراق وضعت خطة عمل وجدول زمني لضمان التحول الفعال في الوقت المناسب نحو آلية لاحقة لصندوق تنمية العراق بحلول نهاية عام 2010. وراعت خطة العمل ترتيبات التدقيق الخارجي والتزامات العراق بموجب قرار مجلس الأمن 1483. وأثناء عام 2010، قام أمين عام الأمم المتحدة وحكومة العراق، من خلال رئيس لجنة الخبراء الماليين، بتقديم تقارير ربع سنوية لمجلس الأمن حول التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل للتوصل إلى الترتيبات اللاحقة لصندوق تنمية العراق. وفي 2 آذار 2010، وافق مجلس الوزراء العراقي على توصية اللجنة التي أسسها لوضع أداة تضمن حماية أموال العراق. وطلب مجلس الوزراء العراقي إلى اللجنة الاستمرار في مراقبة تنفيذ هذه التوصيات، بما فيها خطة العمل المحددة زمنيا للانتقال إلى آلية لاحقة لصندوق تنمية العراق. وتلقت الحكومة العراقية تأكيدا من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك على استمرار سريان الآلية الموجودة بالنسبة لصندوق تنمية العراق حتى بعد 31 كانون الأول 2010، وتشمل حسابا فرعيا للتعويضات يسمح للحكومة العراقية بالاستمرار في إيداع 5% من إيرادات جميع مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي. وأحرز تقدم في تعزيز الاشراف المالي والإداري على صندوق تنمية العراق. وأنشئت لجنة وزارية لمراجعة جميع خطابات الاعتماد المتعلقة بموجب برنامج النفط من أجل الغذاء. وسوف تستمر الحكومة العراقية، بالتنسيق مع توصيات لجنة الخبراء الماليين، في اختيار مدقق دولي مستقل ليكون مسؤولا عن تدقيق حسابات الهيئة التي ستخلف صندوق تنمية العراق. وقدمت لجنة الخبراء الماليين إحاطة لمجلس الأمن للمرة الثالثة في 10 تشرين الثاني 2010 حول التقدم الذي تحقق في خطة العمل لتنفيذ الترتيبات اللاحقة.

12- وأكد مجلس الأمن بموجب قرار 1956 إدراكه لأهمية دور المجلس الدولي للمشورة والرقابة في مساعدة الحكومة العراقية على ضمان استخدام موارد العراق طبقا لمعايير الشفافية والمساءلة من أجل تحقيق منفعة شعب العراق. فنقرر انتهاء صلاحيات المجلس الدولي للمشورة والرقابة في 31 كانون الأول 2010، إلا أن قرار مجلس الأمن 1956 بتاريخ 15 كانون الأول 2010 مد صلاحية المجلس الدولي للمشورة والرقابة للمرة الأخيرة حتى حزيران 2011. وطلب قرار مجلس الأمن 1956 إلى حكومة العراق تقديم تقرير مكتوب لمجلس الأمن حول التقدم في التحول إلى آلية لاحقة لصندوق تنمية العراق بحلول الأول من أيار 2011.

13- وقدمت لجنة الخبراء الماليين إحاطة إلى المجلس الدولي للمشورة والرقابة في كانون الثاني ونيسان 2011 حول مجموعة من القضايا المختلفة:

- اتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم الشفافية والمساءلة في صندوق تنمية العراق والترتيبات اللاحقة لصندوق تنمية العراق، مع أخذ في الاعتبار النتائج التي توصل إليها التدقيق الخارجي السابق. واستمرت لجنة الخبراء الماليين في عقد الاجتماعات الشهرية وبالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية (بما في ذلك إقليم كردستان)، وأجرت كثير من أعمال المتابعة المفصلة والتحقق بشأن التوصيات التي وردت في تقارير التدقيق المستقل التي أُعدت بناء على تكليف من المجلس الدولي للمشورة والرقابة. وظلت لجنة الخبراء الماليين تقدم تقاريرها للمجلس الدولي للمشورة والرقابة كل شهرين بخصوص التقدم المحرز في أمور مختلفة. وقدمت لجنة الخبراء الماليين لمجلس الوزراء تقريرها حول وضع توصيات المدقق الخارجي عن عام 2009 وسوف تُنشر هذه التقارير في موقع لجنة الخبراء الماليين على شبكة الإنترنت بعد الموافقة عليها. ورحب المجلس الدولي للمشورة والرقابة بتزويد وزارة المالية لجنة الخبراء الماليين بالملخصات الشهرية لعام 2010 الخاصة بالتدفقات النقدية الواردة إلى صندوق تنمية العراق والصادرة منه. ومنتى انتهت لجنة الخبراء الماليين من مراجعة هذه الملخصات فإنها تنشرها في موقعها على شبكة الانترنت.
- وضع تركيب عدادات قياس النفط، وتم تركيب مزيد من عدادات قياس النفط ما بين شهري حزيران وكانون الأول 2010، ولكن بمعدل أبطأ من معدل تركيب العدادات السابقة وبفترات تأخر عن الخطة الأصلية لوزارة النفط. وتعهدت لجنة الخبراء الماليين بإفادة المجلس الدولي للمشورة والرقابة بمزيد من المعلومات عن وضع التنفيذ، بما يشمل مزيداً من التفاصيل حول عدادات قياس صادرات النفط والتي كانت محور الاهتمام في الشهور الأخيرة. وأشار المجلس الدولي للمشورة والرقابة باهتمام إلى أن ثمة تأخر في تنفيذ الخطة عن الجدول الزمني، وشجع حكومة العراق على بذل كل جهد لتنفيذ خطة عدادات القياس في الموعد المقرر والاستجابة للخطوات الإضافية التي أوصت بها شركة برايس ووترهاوس كوبرز. وبناء على طلب المجلس، قامت شركة برايس ووترهاوس كوبرز بمتابعة تنفيذ توصياتها السابقة وقدمت إحاطة في اجتماع المجلس الدولي للمشورة والرقابة الذي انعقد في نيسان 2011، تشمل تقييم محدث حول تركيب عدادات قياس النفط لبيان إذا كانت العدادات تُستخدم كما ينبغي. وورد في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز أنه في 31 كانون الأول 2010 كان قد تم تركيب 39% فقط من عدادات قياس النفط المقرر تركيبها ومعايرتها طبقاً للخطة الأصلية لوزارة النفط.

• **متابعة التقارير الأخيرة لمكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق ذات الصلة بصندوق تنمية العراق.** وخلص تقرير التدقيق الذي أجراه مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق في تموز 2010 حول الأعمال المحاسبية لوزارة الدفاع الأمريكية لأموال صندوق تنمية العراق إلى أن ضعف الضوابط المالية والإدارية في وزارة الدفاع الأمريكية جعلها غير قادرة على تقديم المستندات التي تبرر صرف مبلغ 8,7 مليار دولار أمريكي من إجمالي 9,1 مليار دولار أمريكي هي أموال صندوق تنمية العراق التي تلقاها من أجل أنشطة إعادة الإعمار في العراق. وخاطبت لجنة الخبراء الماليين وزارة الدفاع الأمريكية كتابيا مرات عديدة سعيا للحصول على مزيد من التوضيح بخصوص مراجعة وزارة الدفاع الأمريكية للمصروفات المرتبطة بصندوق تنمية العراق. وعلى الرغم من توجيه الدعوات لوزارة الدفاع الأمريكية لإرسال ممثل من أجل توضيح استجابة الوزارة لتقرير مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق، إلا أن وزارة الدفاع لم توفد ممثلا عنها لحضور اجتماعات المجلس الدولي للمشورة والرقابة في كانون الثاني أو نيسان. وأبلغت وزارة الدفاع الأمريكية لجنة الخبراء الماليين في نيسان أن مكتب المفتش الخاص لشؤون إعادة إعمار العراق قد دعي لإجراء تحقيق مستقل لم يكن قد اكتمل قبل اجتماع المجلس الدولي للمشورة والرقابة في نيسان. وتعهدت وزارة الدفاع الأمريكية بالاجتماع مع لجنة الخبراء الماليين لتبادل المعلومات حول نتائج المراجعة بعد استكمالها.

• **الترتيبات اللاحقة لصندوق تنمية العراق وخطة عمل لجنة الخبراء الماليين لعام 2010،** فاستمرت لجنة الخبراء الماليين في العمل مع المجلس الدولي للمشورة والرقابة لتعجيل إنهاء تدقيق عام 2010 قبل انتهاء صلاحيات المجلس الدولي للمشورة والرقابة. وأشرفت لجنة الخبراء الماليين على الترتيبات اللاحقة لصندوق تنمية العراق لضمان استيفاء جميع الشروط بحلول 30 حزيران 2011. وكان من أهم ما ركزت عليه لجنة الخبراء الماليين في عملها هو الإشراف على عدادات قياس النفط لضمان التركيب السريع بما يتماشى مع خطة وزارة النفط. واستمرت لجنة الخبراء الماليين أيضا في متابعة إجراء مزيد من التطوير في النظم الإدارية والمالية. وبدأت لجنة الخبراء الماليين عملية اختيار وتعيين شركة تدقيق خارجية دولية تتمتع بسمعة طيبة للقيام بأعمال تدقيق حسابات صندوق تنمية العراق لعام 2011. وراجع المجلس الدولي للمشورة والرقابة نطاق العمل وطلب العروض للتدقيق لعام 2011، ووافق عليهما ودعا إلى إعادة طرح المناقصة لتعكس النطاق المحدد للكيانات التي ستخضع للمراجعة وتمكن من المقارنة بين العطاءات.